م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 258 / 19

إعداد الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 27 تشرين الأول، 2019 27 October,

M E A K -Weekly Economic Report No. 258 /19

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Alkafry

تحية طيبة،

أرسل لسيادتكم:

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 258/ 19،

الأحد 27 تشرين الأول، 2019 27 October,

التقرير حصيلة لمتابعة الإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية.

أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية والبيانات.

أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات لتحقيق الموثوقية .

وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول.

مع أطيب تمنياتي

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 258 / 19

الأحد 27 تشرين الأول، 2019 27 October,

المحتويات

3.....
أولاً – الاقتصاد العالمي: 3
1 - بين بطرسبرغ وشنغهاي مسار القوة العالمية يتركز شرقاً.....3
2 - هكذا انتحر الأميركيون عقب انهيار البورصة سنة 1929 6
3 - المُعجزة الاستثماريّة النرويجيّة.....8
4 - كيف تهدد "الفائدة الصفرية" أموال المودعين في الاقتصاديات الكبرى؟.....9
5 - ارتباك "بريكست" يهز أسواق العملات... والإسترليني يواصل التعافي..... 14
6 - The IMF's World Economic Outlook: A Synchronized Slowdown ... 17
7 - Deutsche Bank: emisja akcji jeszcze przed fuzją? 19
8 - Tomasz Pawlikowski i Piotr Piętka: E-commerce motorem biznesu .. 21
9 - Jak zrozumieć nowoczesny marketing 26
10 - Polska w pracy. O kondycji pracowników w III RP. Zaproszenie! .. 27
11 - الفساد وسوء الإدارة يكبلان الاقتصاد العراقي..... 31
12 - الاقتصاد اللبناني: لماذا قد ينهار في الأشهر القادمة؟..... 34
13 - أرقام رسمية: 32 في المئة من المصريين غارقون في لُجج الفقر 40
14 - الوجبة المجانية في المالية العامة للعراق 42
15 - وزير النفط العراقي السابق: خسائر قطاع البترول 50 ملياراً سنوياً... واستثمار الغاز هو الحل 43
16 - أول رخصة بناء في ماروتا سيتي 47
17 - كذبة بألف دولار ودولار..السوريون ينزلقون في منحدرات "الكاو بوي" و لامنقذ إلا قانون كابح.. 48
18 - قد نتحوّل إلى "أغنياء" لو عالجنا هذا الملف الدّسم بكفاءة وهدوء.. 50
19 - الشهابي: ارتفاع سعر الصرف بهذا الشكل مرفوض وسنرفع مذكرة للحكومة الأسبوع القادم 51
20 - المصدرون يرفضون التعهد بإعادة القطع 54

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 258 / 19

الأحد 27 تشرين الأول، 2019 27 October,

أولاً – الاقتصاد العالمي:

1 - بين بطرسبرغ وشنغهاي مسار القوة العالمية يتركز شرقاً

قحطان السيوفي 17-06-2019

انتهت قمة شنغهاي في 14 حزيران الجاري، بقرارات سياسية واقتصادية مهمة، وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أبرز الرؤوساء المشاركين، وقبلها كان الحدث الأبرز في منتدى بطرسبرغ الاقتصادي العالمي، أيضا خلال الشهر الجاري، هو الحضور القوي والفاعل للرئيس الصيني شي جين بينغ ضيف شرف على المنتدى إلى جانب الرئيس بوتين وأمين عام الأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش. وسبق للرئيس الصيني أن استضاف، قبل شهرين، القمة الاقتصادية «حزام واحد طريق واحد» لأكبر مشروع استثماري في تاريخ البشرية يشمل 68 دولة وقد انطلقت فعاليات منتدى بطرسبرغ الاقتصادي الدولي الدورة 23 تحت عنوان »تطوير أجندة التنمية المستدامة» شارك في المنتدى، مديرو كبريات الشركات الروسية والأجنبية، إضافة إلى سياسيين ورؤساء حكومات ووزراء وممثلين عن 140دولة، ويعتبر المنتدى منصة لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى الاقتصاد الروسي. لم يحضر سفير الولايات المتحدة لدى روسيا المنتدى هذه السنة، لكن حضر وفد أميركي، كان ثاني أكبر الوفود بعد الوفد الصيني، هذا وتنظم فعاليات منتدى سانت بطرسبرغ الاقتصادي الدولي منذ عام 1997، ويطلق على منتدى سان بطرسبورغ الاقتصادي اسم منتدى دافوس الروسي، نظراً لحجمه ومستوى المشاركين فيه هذا العام تجاوزت أهمية منتدى بطرسبرغ منتدى دافوس الغربي من حيث المشاركة والفعالية وخاصة أن المشاركة في هذا الأخير كانت باهتة وضعيفة هذا العام.

شارك بوتين في المنتدى شخصياً مع قادة أجانب ورجال الأعمال، لإظهار أنه لا يمكن عزل روسيا وأنها تبقى منفتحة على المستثمرين الدوليين، وكان الرئيس الروسي في خطابه تصالحياً بشأن ملفات دولية عدة خصوصاً مع

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

الأوروبيين، إلا أنه بقي في المقابل حازماً في انتقاداته للولايات المتحدة، بشأن نزع الأسلحة محذراً من أن روسيا مستعدة للتخلي عن اتفاقية الحد من الأسلحة النووية المعروفة باسم «ستارت» التي تنتهي مدتها في العام 2021 وقد أكد بوتين موقف بلاده في إطار النقاط الرئيسية التالية: الهدف تنويع الاقتصاد والاعتماد قبل كل شيء على جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية ولاسيما أن روسيا بحاجة ماسة للاستثمارات من أجل تحقيق الأهداف الطموحة التي حددها بوتين في مستهل ولايته الرابعة السنة الماضية، وهذه الأهداف التي أطلق عليها اسم المشاريع الوطنية تشمل مشاريع طبية والبنى التحتية وكلفتها 388 مليار دولار. لم تعد التجارة العالمية هي المحرك المطلق للاقتصاد العالمي، والمحرك الجديد الذي من المفترض أن تلعب التقنيات الحديثة دوره. لقد دخل الاقتصاد العالمي في مرحلة الحروب التجارية ومستوى متزايد من الحمائية المباشرة أو المخفية فغدا النموذج الحالي للعلاقات الاقتصادية الدولية في أزمة، والمشاكل هنا تتراكم وتتضاعف على مدى العقود الماضية.

من الضروري زيادة كفاءة منظمة التجارة العالمية، وملؤها بمعانٍ جديدة، وأن تتكيف منظمة التجارة العالمية مع الواقع الحديث للتجارة العالمية. بالمقابل أعلن مستشار الرئيس الروسي «أنطون كوبياكوف» ما توصل إليه منتدى بطرسبورغ بالأرقام، 650 اتفاقاً بقيمة بلغت قيمتها 3 تريليونات و100 مليار روبل أي ما يعادل نحو 46 مليار دولار، قد أبرمت خلال منتدى بطرسبورغ الاقتصادي الدولي. وقال كوبياكوف خلال المؤتمر الصحفي الختامي للمنتدى: «لقد حطمنا الرقم القياسي من حيث حجم الاتفاقات الموقع عليها خلال المنتدى، فقد جمع منتدى هذا العام أكثر من 19 ألف مشارك وضيف من 145 دولة، وأن 1300 شركة أجنبية وأكثر من 2500 شركة روسية شاركت في فعالياته. شدد خطاب الرئيس الصيني في المنتدى على مجموعة من المبادئ والتوجهات لنظام اقتصادي سياسي دولي مستقبلي لتنمية مستدامة وخلق عالم مزدهر وجميل من خلال قواعد أهمها:

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

–إن التنمية المستدامة هي «المفتاح الذهبي» لحل المشكلات العالمية الحالية، لصالح العالم بأسره.

–الصين على استعداد لمواصلة العمل مع جميع الأطراف لدعم مفهوم التنمية المستدامة، والدعوة إلى التعددية، لأن التنمية المستدامة تلبي تطلعات الأغلبية العظمى من البلدان في العالم، ولا يمكن لأحد أن يوقف شوق الناس لحياة أفضل.

–الصين تدعم خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 وتقترح تنسيق المهام الرئيسية الثلاث، وهي النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة وهكذا وضعت الصين رؤية جديدة للتنمية العالمية.

–الصين بصفتها أكبر دولة نامية في العالم، أوفت دائماً بثبات بالتزامها بالتنمية المستدامة وتعلق أهمية كبيرة على تعزيز التعاون الدولي.

–أكد الرئيس الصيني أنه تم عقد الدورة الثانية لقمة التعاون الدولي للحزام والطريق في بكين بنجاح، حيث اتفقت جميع الأطراف على الالتزام بمبدأ المشاركة، والبناء، والالتزام بمفهوم الانفتاح، والاستمرار في بناء شراكة عالمية للترابط.

–الصين على استعداد لمواصلة العمل مع المجتمع الدولي لترجمة الوعد الرسمي إلى إجراءات ملموسة والعمل معا لفتح مسار جديد للتنمية المستدامة، وإن الصين ستواصل توسيع انفتاحها على العالم، وخلق بيئة سوق عادلة وتنافسية.

–ستعزز الصين صندوق مساعدة التعاون بين بلدان الجنوب وصندوق السلام والتنمية بين الصين والأمم المتحدة للقيام بدورها الواجب وخلق المزيد من الفرص للبلدان النامية.

–ترغب الصين في مشاركة أحدث نتائج البحث العلمي مع الدول، بما في ذلك تقنية G5 ، في تنمية القدرة التنافسية الجوهرية الجديدة.

–الصين ترغب في تعزيز التعاون مع الدول الأخرى بشأن الحد من الفقر وقضايا الضمان الاجتماعي، وتحقيق شعور أكبر بالأمن لشعوب جميع البلدان.

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

بالمقابل خطاب الرئيس الروسي الذي ألقاه في الجلسة العامة لمنتدى بطرسبورغ الاقتصادي الدولي، قال فيه إن بلاده تمكنت من تجاوز أزمة اقتصادية عميقة، وإن بلاده تمكنت من ضمان استقرار سعر صرف العملة من دون اللجوء إلى تقييد حركة رؤوس الأموال في البلاد، وضمان استقرار الوضع وإخماد الاهتزازات السلبية، وفيما يتعلق بمسألة العقوبات أكد بوتين أن العقوبات التي فرضت على روسيا ستواجهها بمزيد من الانفتاح والحرية الاقتصادية وليس بالانكماش.

ناشد بوتين الحفاظ على النظام الدولي القائم على قواعد محددة، وتوحيد الصفوف في مواجهة «الأنانية الاقتصادية» والتوجهات الانفرادية، في إشارة للرئيس الأميركي دونالد ترامب.

لقد أكد الرئيسان الروسي والصيني من منتدى بطرسبرغ الاقتصادي الدولي وكذلك في قمة شنغهاي أن مسار القوة الاقتصادية العالمية بدأ يتركز شرقاً، مع تراجع الهيمنة الأميركية على العالم بعد أن أصبح التنافس مع الصين والمواجهة مع روسيا مبدأ تنظيميا للسياسات الاقتصادية والخارجية والأمنية لإدارة ترامب. قحطان السيوفي 17-06-2019

2 - هكذا انتحر الأميركيون عقب انهيار البورصة سنة 1929
تارخ النشر: الجمعة 25 أكتوبر 2019 07:10

بداية من يوم 24 تشرين الأول/أكتوبر 1929، عاشت الولايات المتحدة الأميركية على وقع أسوأ أزمة اقتصادية على مر تاريخها، حيث انهارت أسعار الأسهم ببورصة وول ستريت بشكل مهول بعد أن ارتفعت طيلة السنوات التالية، لتبلغ أرقاماً قياسية. وبسبب ذلك، وجد عدد هائل من الأميركيين الذين استثمروا أموالهم بالبورصة أنفسهم مفلسين وامتدت هذه الأزمة نحو البنوك عقب إقبال الزبائن بكثافة لسحب أموالهم وعدم التزام المتدينين بسداد قروضهم. واستمر انهيار الأسهم بوول ستريت طيلة الأيام التالية، لتبدأ على إثر ذلك أزمة الكساد العظيم، التي تواصلت طيلة فترة الثلاثينيات متسببة في تدهور الوضع الاجتماعي بالولايات المتحدة الأميركية.

وفي خضم يوم 24 تشرين الأول/أكتوبر 1929 الموافق لما يعرف بالخميس الأسود، انتشرت بالولايات المتحدة الأميركية شائعات حول إقدام عدد كبير من المستثمرين وأصحاب البنوك على

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

الانتحار عن طريق إلقاء أنفسهم من نوافذ المباني الشاهقة. ودون قصد لعبت الصحف الأميركية دوراً هاماً في نشر هذه الشائعات فخلال اليوم التالي عنوت صحيفة نيويورك قائلة إن وول ستريت ستكون أشبه بقرية أشباح في حال صحة تقارير حالات الانتحار بسبب تداعيات انهيار سوق الأسهم.

وفي خضم أهوال الخميس الأسود وحالة الهلع التي انتابت الجميع، تحدّث البعض عن إقدام 11 مستثمراً على القفز من المباني الشاهقة. ومع انتشار هذه الشائعات، تجمهر الناس تحت أحد المباني العالية بوول ستريت لمشاهدة منظف نوافذ أثناء قيامه بمهامه وانتظروا سقوطه إيماناً منهم أن الأخير مستثمر خسر كل أمواله أثناء المضاربة بالبورصة.

وخلافاً لما نشر حينها، أكد الخبير الاقتصادي الأميركي، جون كينيث غالبريث، (John Kenneth Galbraith) أن قصة موجة الانتحار لم تكن سوى إشاعة تناقلتها الصحف وساهمت في زيادة حالة الهلع بين الأميركيين، كما نبّه غالبريث أيضاً إلى أن نسبة الانتحار أثناء شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر كانت منخفضة مقارنة ببقية أشهر عام 1929. أيضا، رفض المسؤولون الطبيون بنيويورك هذه التقارير ودحضوها منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 1929، مؤكدين أن عدد عمليات الانتحار بمانهاتن قد بلغت 44 حالة فقط، مسجلة بذلك انخفاضاً واضحاً، مقارنة بالعام الفارط الذي شهد 53 انتحاراً خلال نفس الفترة.

في الأثناء، عرفت شائعات موجة الانتحار انتشارها بفضل تقارير قدّمها بعض الزائرين بنيويورك، والذين كان من ضمنهم رجل يدعى ونستون تشرشل شغل لاحقاً منصب رئيس وزراء بريطانيا. فأثناء إقامته بنزل سافوي بلازا (Savoy-Plaza Hotel)، تحدّث تشرشل عن وقوع رجل من أعلى الطابق 16 وسقوط جثّته على مقربة منه يوم 29 تشرين الأول/أكتوبر 1929. لكن على حسب ما أكدته التقارير المعاصرة، تعود هذه الجثة للكيميائي الألماني أوتو ماتياس (Otto Matthies). وعلى الرغم من عدم وضوح أسباب السقوط، فإن وفاة الأخير قد جاءت قبل ساعات من بداية أزمة البورصة نافية بذلك أية صلة لها بكارثة انهيار الأسهم. أيضا، تناقل بعض الفكاهيين الأميركيين قصصاً عن أسطورة موجة الانتحار وساهموا في الترويج لها فتحدّث ويل روجرز (Will Rogers) عن أدب الانتحار واصطفاف المستثمرين في انتظار دورهم للقفز من النوافذ، بينما تحدّث إيدي كانتور (Eddie Cantor) عن حلوله بأحد النزل وحصوله على سؤال غريب من الإدارة حول ما إذا كانت الغرفة للنوم أو الانتحار.

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

من جهة ثانية، شهدت تلك الفترة حالات انتحار ضئيلة وشاذة على صلة بانهيار سوق الأسهم كحادثة إقدام المستثمر جورج كولتر (George Cutler) البالغ من العمر 65 عاما على القفز من الطابق 17 عقب خسارته لأموال طائلة بالبورصة. كما تناقلت الصحف أخبار حالات انتحار مروعة خلال الأشهر التالية، ولعل أبرزها حادثة إقدام المستثمر فراد ستيوات (Fred Stewart) على خنق نفسه بالغاز، وإطلاق المستثمر جون شفيتزغيبل (John Schwitzgebel) النار على نفسه بملهى ليلي.

وعلى الرغم من أن حادثة إقدام الأميركيين على القفز من أعلى المباني عقب انهيار البورصة لا تتعدى كونها أسطورة، شهدت سنوات الكساد العظيم التي استمرت أثناء الثلاثينيات ارتفاعاً واضحاً في حالات الانتحار، حيث لجأ كثيرون لذلك كحل أخير عقب تدهور وضعهم المادي وتحوّلهم لحياة التشرد. كلمات دالّة: #الكساد, #الأميركيونالمصدر: العربية.نت - طه عبد الناصر رمضان

3 - المُعجزة الاستثماريّة النرويجيّة
نقلا عن جريدة رأي اليوم الالكترونية:

عندما نَكتُب عن المُعجزة الاستثماريّة النرويجيّة، والأنباء التي نشَرتها وكالات الأنباء العالميّة، عن إنجازات صندوقها السّيادي الأكبر في العالم الذي وصَل إلى مُستوى قياسيّ عالميّ في حُدود 10 تريليونات كرونة نرويجيّة (حواليّ 1.09 تريليون دولار) فإنّنا لا نهرُب من المُظاهرات والاحتجاجات العربيّة في لبنان والعِراق المُندلعة حاليًّا التي أشبعناها تحليلًا، وإنّما ننظر إلى الأمام، ونُحذّر من احتمال انتقالها، أيّ هذه الاحتِجاجات، إلى دولٍ نفطيّةٍ عربيّةٍ غنيّةٍ، أهدرت ثَروات بِلادها وأجيالها القادِمة في الفَساد وهدر المال العام.

نشرح أكثر ونقول إنّ صندوق النّرويج السّيادي الذي بَدأ عام 1996 برأس مال قَدره مِلياريّ كرونة (الدولار يُساوي 10 كرونة تقريبًا)، وارتفع إلى 10 تريليونات كرونة، بات يُدِر على الخزينة النرويجيّة دَخلًا يزيد عن دخلها من عوائد النّفط والغاز حيث يَبلُغ إنتاج البِلاد 1.5 مِليون برميل يَوميًّا، بالمُقارنة مع الصّندوق السّيادي السعوديّ الذي تَبلُغ قيمة أصوله 875 مِليار دولار في بَلدٍ يُنتج حواليّ 10.5 مليون برميل يَوميًّا ومُنذ عشَرات السّنين.

الوصول إلى هذه المعلومات عمليّة لا تستغرق أكثر من ثلاث دقائق من قبل الباحثين الشبّان، سواءً في مِنطقة الخليج العربي، أو في دول الاتّحاد المغاربي، وهي حقيقة تغيب عن مُعظم، إن لم

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

يَكُن كُل الحُكومات العربيّة التي تملك صناديق سياديّة مِثل قطر والإمارات والكويت، والمملكة العربيّة السعوديّة وسلطنة عُمان.

النرويج (5.3 مليون نسمة) استطاعت تحقيق هذه المُعجزة، ووفّرت دَخلًا للمُتقاعدين في حُدود 200 ألف دولار سَنويًّا، وتأمين الأجيال القادمة، واستخدمت دخلها النفطيّ بشَكلٍ مَدروسٍ وحكمة استثماريّة مُلخّصها إعطاء إدارة الصندوق لقيادات كفؤة مُتعلّمة، ليست من الأُسرة الحاكِمة، وتَعرِف كيف تستثمر في أسواق الأسهم الماليّة، وشركات التّكنولوجيا، والعِقار وإلى آخِر القائمة.

عوائِد النّفط التي يتم إهدارها حاليًّا بإغراق الدول المُنتجة في حُروب، وتغطية نفَقات قواعد عسكريّة أمريكيّة، وفوق ذلك صفقات أسلحة بعشَرات المِليارات من الدّولارات، تَعكِس استِهتارًا بهذه النّعمة الربانيّة، وبالأجيال الحاليّة والقادمة، خاصّةً في الدول التي ترفع فيها مُعدّلات البِطالة في أوساط الشّباب، وتتفاقم أعداد الفُقراء والمُحتاجين من المُواطنين.

في الماضي كانوا يقولون إنّهم يُنفِقون العوائد النفطيّة من أجل نُصرة القضايا العربيّة، وقضيّة فِلسطين بالذّات، الآن انقَلبت هذه المُعادلة وباتت المِليارات تُنفَق في تخريب وتدمير دول عربيّة مِثل سورية وليبيا واليمن. نَكتُب عن تجربة النّرويج بغرض التّوعية ولفت الأنظار إلى حجم الفساد وسُوء الإدارة والمَحسوبيّة وتهميش أصحاب الخُبرة في بُلداننا، وجميعها عناصر أساسيّة يُمكن أن تُشكّل الأسباب الحقيقيّة للقضيّة الجماهيريّة العربيّة، وانفجار الانتفاضات الشعبيّة.

https://www.raialyoum.com/index.php/%D8%AF%D8%B1%D8%B3-%D9%86%D8%B1%D9%88%D9%8A%D8%AC%D9%8A-%D9%8A%D8%B4%D8%B1%D8%AD-%D8%A7%D8%AD%D8%AF-%D8%A7%D9%87%D9%85-%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B6/

4 - كيف تهدد "الفائدة الصفرية" أموال المودعين في الاقتصاديات الكبرى؟
البداية بالعوائد السالبة للبنوك المركزية ثم السندات الحكومية وانتقلت الأزمة لتهدد الإيداعات

خالد المنشاوي صحافي مختص في الشؤون الاقتصادية الاثنين 30 سبتمبر 2019

مقر البنك المركزي الأوروبي في ألمانيا (رويترز)

حينما تقرر البنوك المركزية خفض أسعار الفائدة أو "تصفيرها" وربما تحويلها إلى "سالب"، فإنها تستهدف ذلك مجموعة من الأهداف، أهمها إنقاذ الاقتصاد من الركود ومواجهة التباطؤ وأيضاً وقف معدلات التضخم التي تتجه نحو الصعود بنسب كبيرة.

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

لكن في الوقت نفسه، فإن سياسة تصفير الفائدة أو التحول إلى الفائدة السلبية له عدة أضرار ومخاطر كبيرة، أهمها تأثير ذلك على أرباح البنوك التي لن تجد من يقبل عليها للاقتراض، وبالتالي تأثير ذلك على أموال المودعين التي ربما تتآكل بمرور الوقت مع تحول البنوك إلى الخسائر وربما إفلاس بعضها.

وخفض الفائدة بنسب كبيرة غالباً ما تلجأ إليه البنوك المركزية كأحد الإجراءات المهمة في احتواء التضخم الكبير، إضافة إلى امتصاص السيولة من السوق، لكنه في المقابل يعمل على نشر حالة من الركود وتوقف بعض الشركات عن توسعاتها الاستثمارية، وتكون المشكلة أكبر في المناطق والدول التي تعاني عدم الاستقرار، وبالتالي يلجأ أصحاب الفوائض المالية إلى البنوك التي هي الأخرى تخشى من المغامرة في الاستثمار خوفاً من خسائر متوقعة، وبالتالي لا يكون هناك أي مجال لاستمرار البنوك الصغيرة والمتوسطة بالعمل في ظل هذه الظروف التي قد تدفع بعضها إلى الإفلاس.

لماذا تلجأ البنوك المركزية إلى خفض الفائدة؟

وتعتبر فكرة الفائدة السلبية غريبة إلى حد ما، وقد تبدو فكرة خارجة عن المألوف، نظرا لمخالفتها المبدأ الأساسي للفائدة، حيث يعتبرها البعض فكرة مناقضة لمبادئ التمويل الأساسية، إلا أنها أصبحت في الآونة الأخيرة ركيزة أساسية في السياسة النقدية للمصارف المركزية في العديد من الدول.

وتهدف المصارف المركزية من اتباع مبدأ الفائدة السلبية، أي فرض "الفائدة" على الودائع، إلى تشجيع الإقراض والنشاط الائتماني والاستثمار والإنفاق، ما يحفز الاقتصاد ويرفع معدّلات التضخم التي تتراجع في ظل الركود الاقتصادي.

وتبرّر المصارف المركزية هذه الخطوة، على أنها المسرّع للعجلة الاقتصادية، لأنها تؤدي إلى زيادة الاستثمارات، وبالتالي الإنتاج، ما يؤدي إلى خلق وظائف جديدة.

وقد طبقت السويد مبدأ الفائدة السلبية في فبراير (شباط) 2015، وبدأت اليابان بتطبيقها في يناير (كانون الثاني) 2016 بهدف تحفيز النمو الاقتصادي، بينما اتبعت سويسرا هذه السياسة بداية عام 2015، بهدف كبح ارتفاع العملة. والبنك المركزي الأوروبي هو أوّل من طبّق نظام الفائدة السلبية في يونيو (حزيران) من عام 2014.

الفائدة السلبية تهدد أموال المودعين

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

في تقرير حديث لوكالة "بلومبيرغ أوبنيون"، ذكر أن البداية جاءت بالعوائد السالبة للبنوك المركزية، ثم للسندات الحكومية، وبعد ذلك إلى أثرياء المودعين، والآن أصبحت تطارد الجميع، وفي ظل هذه التراجعات: هل يمكن للمودعين في الخارج حماية أنفسهم من الاعتداء المقبل على أرصدتهم البنكية؟

ويبدو أن المستثمرين استسلموا للفكرة الجديدة المتعلقة بعدم وجود عوائد في سوق الدخل الثابت، وصرح صندوق الثروة السيادي في النرويج – وهو أكبر صندوق سيادي في العالم – بأنه عكس رهانه الذي طالما كان موجود والمتعلق بأن عوائد السندات سوف ترتفع.

كما أن سوق السندات الحكومية اجتازت مرحلة فارقة أخرى في الأسبوع الماضي عبر إقامة مزاد ألماني لطرح سندات خزانة طويلة الأجل صفرية العائد للمرة الأولى مرة على الإطلاق. وعبر عائد على السندات عند مستوى -0.11% فإن من قاموا بشراء تلك السندات سيضمنون أن يفقدوا المال حال ظلوا محتفظين بالسندات حتى مجيء فترة استحقاقها، وبعد دفع متوسط 103.61% من القيمة الاسمية للسند، فإنه سيتم منحهم 100% من القيمة الاسمية بعد 30 عاما.

لكن عددا كبيرا من المستثمرين من المحتمل أن يكونوا قد تعرضوا بالفعل إلى المعدلات السالبة حال كان لديهم أي مال مستثمر في صندوق دولي للدخل الثابت، ومع ارتفاع سوق السندات سالبة العائد لمستوى 16.5 تريليون دولار وحقيقة أن صناديق المعاشات مضطرة للشراء، فإن أي أموال يضعها الأشخاص جانباً استعداداً للتقاعد تسهم في إرساء قاعدة الفوائد السالبة أكثر فأكثر.

ولكن أكثر تهديد مباشر تشكله العوائد السالبة هو تهديدها للحسابات المصرفية للأفراد، حيث يتم بالفعل معاقبة الأثرياء في الدنمارك وسويسرا.

السياسة النقدية والاعتداء على أموال المودعين

مصرف "جايسك بنك" أعلن أنه سيفرض رسوماً على المودعين الدنماركيين ممن لديهم 7.5 مليون كرونة (1.1 مليون دولار) أو أكثر في حسابتهم، بينما ذكرت مجموعة "يو.بي.إس" أنها ستفرض رسوماً سنوية بنسبة 0.6% على الحسابات التي تبلغ قيمتها 500 ألف يورو

ولكن كم من الوقت سيمر قبل أن تخضع فيه الأرصدة الأقل إلى اعتداء السياسة النقدية؟ حيث أن تلك التهديدات على وشك أن تمثل جدالاً سياسياً رئيساً في الأشهر المقبلة.

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

ودفعت احتمالات أن يتجه البنك المركزي الأوروبي إلى خفض معدل الفائدة الرئيس لديه عند مستوى أقل من -0.4% المعمول به في الوقت الحالي في اجتماع الشهر المقبل، رئيس وزراء بافاريا، ماركوس سودر، للمطالبة بتطبيق حظر على البنوك الألمانية لمنع نقل التكلفة إلى المدخرين.

قبل أيام وفي تصريحات لصحيفة "بيلد"، قال "سودر"، إن الفوائد السالبة تعطي إشارة خاطئة بالكامل وتؤدي إلى هروب المدخرات، فهو يرغب في حماية قانونية للودائع التي تقل عن 100 ألف يورو. هذا المحور ناقشه أستاذ الاقتصاد في جامعة كولورادو، مايلز كيمبال، في ورقة بحثية نشرت في أبريل (نيسان) الماضي بالتعاون مع الاقتصادي في صندوق النقد الدولي ريتشار أجرول، وجاءت تحت عنوان "تمكين معدلات الفائدة السالبة من محاربة الانكماش".

ويقترح "كيمبال" أن تحفز البنوك المركزية البنوك التجارية على ضمان معدلات فائدة غير سالبة على حسابات الادخار والحسابات المصرفية الأصغر حجماً، وجعل الفائدة صفرية على للشركات والأثرياء، ولابد ألا يكون هناك معدلات فائدة سالبة للأشخاص أصحاب الإمكانات المحدودة.

وهناك طريقة أخرى أمام المستهلكين لمنع مدخراتهم من أن تكون مستنفذة بمعدلات الفائدة السالبة، وذلك عبر الانتقال إلى الاحتفاظ بالأموال الحقيقية وتخزينها تحت الفراش أو دفنها في الحديقة، وهناك دلائل بالفعل على أن الأفراد أصبحوا يخزنون العملات الفعلية.

وخلال العامين الماضيين، تجاوز عدد الأوراق النقدية المتداولة فئة 100 دولار لأول مرة نظيرتها ذات فئة دولار واحد، وعلاوة على ذلك فإن نحو 80% من تلك الأوراق النقدية موجود خارج الولايات المتحدة، بحسب بنك الاحتياطي الفيدرالي في شيكاغو.

وذكر تقرير حديث أعده البنك الفيدرالي في شيكاغو، أن ارتفاع الطلب على العملة الورقية في السنوات الأخيرة تزامن مع انخفاض معدلات الفائدة إلى مستوى صفر أو أقل من ذلك.

ارتفاع الطلب غير الشرعي على الأوراق النقدية

في تقرير لصندوق النقد الدولي، أشار إلى أن الشخص الأميركي العادي يحتفظ فقط بـ60 دولارا نقداً، لذلك فإن ارتفاع الأوراق النقدية فئة 100 دولار يبدو مدفوعاً بالكامل من الطلب الخارجي.

وشدد تقرير الصندوق على أن الطلب غير الشرعي على الأوراق النقدية ارتفع جزئياً بالتأكيد، نتيجة أن معدلات الفائدة والتضخم منخفضين بشكل استثنائي.

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

ومن المحتمل أن تجد البنوك المركزية طرقاً أخرى للتأكد من تحميل عبء سياسة معدلات الفائدة السالبة للمستهلكين، خصوصا أن هذه السياسة مصممة أساساً لإقناع المستهلك بالإنفاق بدلاً من الادخار.

وفي مقال نشره الشهر الماضي، طالب نائب رئيس بنك "مورغان ستانلي"، البنوك المركزية بتطبيق رسوم على عمليات سحب الأموال، معتبراً أنه عبر تنويع الرسوم على النافذة النقدية يمكن للبنك المركزي أن يدفع النظام للعمل عند أي معدل فائدة سلبي يختاره.

ولكن تخليص مدخراتك من العالم الافتراضي للنظام المصرفي الرقمي وتحويلها إلى قطع صغيرة من الورق ليس بلا مخاطرة، فمن الممكن أن تتعرض للسطو أو يحترق منزلك، كما أنه من المحتمل أن ننسى المكان الذي خبأت فيه نقودك.

ولذلك فإن الارتفاع بنسبة 25% في سعر الذهب في أخر 12 شهراً ربما يرجع جزئيا على الأقل إلى القلق بشأن أسعار الفائدة السلبية، ولكن إذا كنت لا تستطيع تحمل تكاليف التخزين الفعلي للمعادن الثمينة وكنت تشعر بشجاعة خاصة، فستكون هناك دائما عملة بتكوين التي يراها البعض ملاذاً آمناً.

الأزمة المالية في 2008 والاتجاه إلى خفض الفائدة

ومنذ الأزمة المالية العالمية في 2008 خفّض عدد كبير من البنوك المركزية نسب الفائدة إلى ما دون الصفر بعد سلسلة من التخفيضات المتتالية التي لم تكن كافية لتحفيز النمو وزيادة معدلات التضخم، وتعتبر اليابان آخر دولة تلجأ إلى سياسة الفائدة السلبية بعد أن قام البنك المركزي بهذه الخطوة سنة 2014، بالإضافة إلى عدة دول أخرى أوروبية كسويسرا والسويد والنرويج.

وتعتبر الفائدة السلبية من بين الأدوات غير التقليدية للسياسة النقدية التي لجأت إليها هذه الدول بعد أن فشلت الحلول الأخرى، خصوصا دول الاتحاد الأوروبي التي تعاني نسب نمو ضعيفة، وانخفاضا في معدلات الاستهلاك. وتسعى هذه الدول من خلال تطبيق أسعار فائدة سلبية إلى إرغام البنوك التجارية على عدم الاحتفاظ برؤوس الأموال وضخها في النظام الاقتصادي لتخفيض كلفة الاقتراض وتشجيع الشركات والأفراد على الاستثمار والاستهلاك.

ومنذ مارس (آذار) من العام 2016، خفض البنك الأوروبي معدل الفائدة الرئيسة إلى 0%، ما يسمح للبنوك باقتراض النقد مجانا لمدة أسبوع واحد. لكن منذ صيف عام 2014، قرر البنك المركزي الأوروبي أن تدفع البنوك عندما تضع فائض السيولة على المدى القصير لديها، ويبلغ معدل الفائدة على الودائع حاليا -0.40%.

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

ويتعين على المصارف الاحتفاظ بأموال لدى البنك المركزي الأوروبي من أجل التعامل مع عمليات سحب يقوم بها العملاء. ومع ذلك، فإنها تودع عموما أكثر بكثير من المبلغ الإلزامي. وبالتالي، فإن أسعار الفائدة تشكل أداة حاسمة، ويعتزم البنك المركزي تحفيز النشاط الاقتصادي عبر خفض تكلفة الائتمان وإرغام المصارف التي تخزن الودائع بدلاً من إقراضها على دفع أموال.

لكن المشكلة تكمن فيما تواجهه المصارف منذ إدخال الفوائد السلبية على الودائع، فإن الأمر أصبح مكلفا بالنسبة لها. وتفيد التقديرات أن الفائدة الحالية على السيولة الزائدة، تكلف المصارف في منطقة اليورو ما لا يقل عن 7.5 مليار يورو سنوياً.

وعلى نطاق أوسع، تؤثر هذه السياسة بشكل مباشر على ربحية البنوك في أعمال الإقراض عن طريق تقليل الهامش في كل مرة بين معدل الفائدة الذي تقرضه وذلك الذي تعيد تمويل نفسها بواسطته، وفي الوقت نفسه فإنها تؤثر بشكل كبير على أموال المودعين التي تتآكل نتيجة خصم سعر الفائدة.

https://www.independentarabia.com/node/60246/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%C2%A0%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D9%87%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%A6%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%AF%D8%B9%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%89%D8%9F

5 - ارتباك "بريكست" يهز أسواق العملات... والإسترليني يواصل التعافي
استقرار أسعار الذهب فوق 1489 دولارا للأونصة رغم ضبابية الأسواق

وكالات الأربعاء 23 أكتوبر 2019 14:17

الجنيه الإسترليني يواصل التعافي أمام الدولار (رويترز)

مع الضبابية التي تخيم على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، دخلت أسواق العملات في ارتباك بعد أن كانت هادئة، فمع انتظار اجتماعات للبنوك المركزية في السويد والنرويج ومنطقة اليورو، غدا الخميس، ارتفع الين الياباني إلى أعلى مستوى في أسبوع وصعد الفرنك السويسري اليوم الأربعاء مع بحث المستثمرين عن أصول أكثر أمنا بعد أن أجل مشرعون بريطانيون خطط الحكومة البريطانية للخروج من الاتحاد الأوروبي (بريكست).

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

وعارض مشرعون بريطانيون جدول رئيس الوزراء بوريس جونسون الزمني لتمرير تشريع البريكست من خلال البرلمان في ثلاثة أيام فقط. ويبدو الآن أن جونسون مستعد للدفع نحو انتخابات عامة قبل نهاية العام لكسر الجمود. والأمر متروك للاتحاد الأوروبي لاتخاذ قرار بشأن مد مهلة بريطانيا لمغادرة الاتحاد التي تنتهي في 31 أكتوبر (تشرين الأول).

وقال آدم كول، الاستراتيجي لدى آر.بي.سي كابيتال ماركتس، إن البريكست يدفع المزاج العام بعيدا عن المخاطرة. وقال "قد تتغير الأمور بسرعة كبيرة اليوم بناء على رد الاتحاد الأوروبي". وأضاف أنه لا يرى خطر "نزول كبير" الآن نظرا لاستبعاد الخروج دون اتفاق.

وارتفع الين الياباني إلى 108.25 للدولار وهو أعلى مستوياته منذ 15 أكتوبر قبل التسوية عند 108.380 بارتفاع من 0.1% خلال اليوم. ومقابل الدولار الأسترالي، زاد الين بما يصل إلى 0.5%. وارتفع الفرنك السويسري، الذي يميل المستثمرون لشرائه أيضا عندما يشعرون بالقلق، 0.1% إلى 1.1006 فرنك لليورو. وتراجع اليورو إلى 1.1120 دولار قبل اجتماع البنك المركزي الأوروبي غدا الخميس، وهو آخر اجتماع سياسات لرئيس البنك المنقضية ولايته ماريو دراجي.

وكان مؤشر الدولار مستقرا عند 97.547، أما الجنيه الإسترليني فقد تراجع بما يصل إلى 1.2842 دولار في آسيا قبل أن يتعافى إلى1.2877 دولار مع بدء التعاملات في لندن. وجعل ذلك الإسترليني دون أعلى مستوياته في خمسة أشهر ونصف الشهر بأكثر من سنت.

ولم يطرأ تغير كبير على الكرونة السويدية مقابل اليورو عند 10.737 كرونة لليورو وواصلت الكرونة النرويجية الخسائر، إذ بلغت مستوى قياسيا منخفضا مقابل اليورو الأسبوع الماضي. وأضاف اليورو 0.3% مقابل العملة النرويجية إلى 10.2075 كرونة. ونزل الدولار الأسترالي 0.2% إلى 0.6841 دولار، إذ أثر العزوف عن المخاطرة على العملة التي تعتبر مقياسا لمعنويات المستثمرين.

أسعار الذهب تستقر دون تغيير: واستقرت أسعار الذهب دون تغيير إلى حد كبير، اليوم الأربعاء، في الوقت الذي يترقب فيه المستثمرون مزيدا من الوضوح بشأن بريكست (خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي) والحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، بينما يلقى المعدن الأصفر الدعم من بعض عمليات الشراء التي تستند لعوامل فنية، بحسب "رويترز".

وزاد الذهب في المعاملات الفورية 0.1% إلى 1489.31 دولار للأوقية (الأونصة). وارتفع الذهب في العقود الأميركية الآجلة 0.3% إلى 1492.40 دولار للأوقية. وتراجعت الأسهم الآسيوية

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

والعقود الآجلة للأسهم الأميركية بعد أن رفض مشرعون بريطانيون الجدول الزمني المقترح من جانب الحكومة لإقرار تشريع للتصديق على اتفاق انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي.

وعلى جبهة الحرب التجارية، قال له يو تشينغ، نائب وزير الخارجية الصيني، إن الصين والولايات المتحدة أحرزتا بعض التقدم في المباحثات التجارية، مضيفا أنه طالما احترام الجانبان بعضهما البعض، فما من مشكلة لا يمكن حلها.

وفرض الاقتصادان الكبيران سلسلة من الرسوم الجمركية المتبادلة على مدى 15 شهرا الماضية مما أضر بالأسواق المالية وأوقد مخاوف من ركود عالمي. ويُعتبر الذهب من أصول الملاذ الآمن وعادة ما يُستخدم للتحوط في مواجهة الضبابية السياسية والاقتصادية.

وبالنسبة للمعادن النفيسة الأخرى، تراجعت الفضة 0.1% إلى 17.49 دولار للأوقية، وارتفع البلاتين 0.1% إلى 892.28 دولار واستقر البلاديوم عند 1755.49 دولار للأوقية.

الأسهم الأوروبية تتراجع في التداولات المبكرة

إلى ذلك تراجعت الأسهم الأوروبية اليوم الأربعاء في الوقت الذي تعرض فيه قطاع التكنولوجيا لضغوط جراء تحذير صادر عن تكساس انسترومنتس بشأن تباطؤ القطاع عالميا، بينما علق مشرعون بريطانيون مسار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وتراجع مؤشر قطاع التكنولوجيا 1.3% مدفوعا بانخفاض أسهم إس.تي ميكروإلكترونيكس وديالوج لأشباه الموصلات وإنفينيون بعد توقعات ضعيفة للقطاع صادرة عن تكساس انسترومنتس وهي شركة مهمة في الصناعة. وهبط المؤشر ستوكس 600 الأوروبي 0.4%، وخسر المؤشر فايننشيال تايمز لأسهم الشركات المتوسطة والأسهم الأيرلندية، وهما مقياسان للتوقعات بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، 0.3% و0.2% على الترتيب.

وانخفض سهم مجموعة بي.إس.إيه لصناعة السيارات 0.6% مما ضغط على أسهم القطاع، بعد أن خفضت الشركة توقعاتها لأسواق كبيرة لصناعة السيارات، مؤكدة المشكلات التي يواجهها القطاع بعد نتائج أعمال ضعيفة لرينو وفولفو.

https://www.independentarabia.com/node/65991/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D9%83-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%B3%D8%AA-%D9%8A%D9%87%D8%B2-%D8%A3%D8%B3%D9%88%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D9%84%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%8A%D9%88%D8%A7%D8%B5%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%81%D9%8A

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

ثانياً – الاقتصاد العالمي باللغة البولونية والإنكليزية:

6 - The IMF's World Economic Outlook: A Synchronized Slowdown

by Greg Rosalsky

Last week, Gita Gopinath, the head of the International Monetary Fund's Research Department, kicked off the Annual Meetings of the World Bank and IMF, in Washington, D.C. Wonks flew in from around the globe to mix, mingle, and deliberate at the headquarters of these two multilateral institutions, which lend tons of money to countries in distress. Everyone was well-dressed, except us schlubby journalists, who were also there.

Gopinath presented the World Economic Outlook, the IMF's biannual report on the state of the global economy, and it was a downer. In her words, "the global economy is in a synchronized slowdown." She singled out "rising trade barriers and growing geopolitical tensions," especially between the U.S. and China, for driving much of the decline.

Oliver Douliery/Getty Images

It probably wasn't a coincidence then that, a few days later, Gopinath took the stage again to present a study about a trend that many blame for these rising trade barriers and political tensions: regional inequality within advanced nations. Think, the Rust Belt vs Silicon Valley, or London vs the rest of England. Then think Donald Trump, and Brexit.

Standing in front of a giant screen with animated maps showing that regional inequalities within countries often dwarf inequalities between them, Gopinath said, "These are important issues to grapple with. They are severe. They're affecting the economic landscape. They're affecting the political landscape."

The study Gopinath presented can be found in Chapter 2 of the World Economic Outlook. It looked at regional economic performance within 20 advanced countries across the industrialized world over the last few decades. The authors find that after a long period of catching up to the rest of their countries, poorer regions began lagging behind in the 1980s. They estimate it's about a fifth of all the regions in their sample. Natalija Novta, one of the co-authors of the study, told us these lagging regions all exhibit similar patterns. Whereas leading regions tend to be urban, educated, and specialized in services, like technology, finance, law, design, and hospitality, lagging

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

regions tend to be rural, less educated, and specialized in old-school occupations such as those in agriculture, mining, manufacturing, and construction.

"And these are generally low-productivity sectors compared to some of the high-productivity service sectors," Novta says. Lower productivity generally means lower wages. Lagging regions have higher unemployment rates too, which helps explain why they see a whole range of social problems, like higher infant mortality rates and shorter average lifespans.

Why?

The two leading suspects for increasing regional inequality since the 1980s are automation and trade with developing nations, especially China.

Based on an influential paper a few years ago, "The China Shock," you'd think free trade is guilty. It found that, between 1999 and 2011, a flood of Chinese imports to America killed around one million American manufacturing jobs. Even worse, these job losses were concentrated in small towns and cities, devastating many regions of the country.

But the IMF economists find the China story unfolded differently abroad. "We see that, on average, looking across advanced economies, these effects of trade are not as adverse as what has been found in the United States," Novta says. In the United States, trade with China led to prolonged job losses in lagging regions, but that was not true across their sample. It confirms previous studies that have found that countries like Germany fared much better with Chinese trade. German economists have attributed their country's success to industrial policies that enhance competitiveness and also sheer luck (Germany, for instance, manufactures a lot of industrial equipment, and China needed a bunch of that as it industrialized).

Novta says, however, the story is more somber when it comes to automation. Lagging regions, which are less educated and innovative, were found to be less resilient to technological changes, and the IMF suggests this is a significant cause of growing regional disparities since the 1980s.

What Should We Do About It?

Not all the countries the IMF analyzed had lagging regions. Austria, Norway, and Finland are all relatively equal when it comes to their geography. But these are also tiny

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

countries compared to the United States. None has more people than New Jersey. But we were still curious what Gopinath thought about why they're so much more equal. She suggested it had to do with better education systems and social safety nets. "In general, when you have more uniformity in access to some of these basic necessities," she said, "you end up seeing more convergence." Gopinath also stressed the importance of policies that encourage flexibility in labor markets, making it easier for workers to retrain, move, and adapt to economic declines in their hometowns.

Washington, D.C., which hosted the event, is one of the leading "superstar" cities that has seen a huge portion of the nation's economic growth over the last few decades. The federal government, and the vast industrial complex it feeds around it, has become the foundation of a vibrant economy that fares well even when the nation heads into recessions. A number of leaders, including members of the Trump Administration and presidential candidate Andrew Yang, have called for relocating some federal agencies out of DC as a way to cut costs and spread the wealth of federal spending to lagging regions. Leading economists have also been calling for "place-based policies," which target government aid to struggling regions. Such policies might help close the widening geographic gap.

https://mail.google.com/mail/u/0/#inbox/FMfcgxwDrttXNThFtvPSFrSsGDTxcsWN

7 - Deutsche Bank: emisja akcji jeszcze przed fuzją?

Maciej Rudke 29.03.2019

Niemiecki rząd chce, by Deutsche Bank podwyższył kapitał jeszcze przed ewentualną fuzją z Commerzbankiem. Być może sam weźmie udział w tej operacji i obejmie nowe akcje.

Deutsche Bank rozważa pozyskanie 3-10 mld euro nowego kapitału – donosi „Financial Times". Byłby to element ewentualnej fuzji z Commerzbankiem, którą od połowy marca oba banki już oficjalnie analizują po miesiącach spekulacji na ten temat. Niemiecki gigant odpowiedział „FT" w oświadczeniu, że jeszcze jest zdecydowanie za wcześnie, aby na tym etapie wygłaszać wiarygodną ocenę czy będą jakiekolwiek potrzeby kapitałowe. W ostatnich dniach pojawiały się szacunki, że w razie fuzji bank musiałby pozyskać około 8 mld euro kapitału.

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

Według „FT" niemiecki rząd, dążący do odbudowania nadwątlonej pozycji liderów niemieckiego sektora bankowego (który ma finansować niemieckich eksporterów, aby nie uzależnić się nadmiernie od banków zagranicznych), chce by Deutsche Bank pozyskał możliwie jak najwięcej kapitału jeszcze przed fuzją, aby połączony bank nie musiał podnosić kapitał po transakcji. Podobno niemiecki rząd, który ma 15 proc. akcji Commerzbanku (wskutek wartego 10 mld euro bail-outu w kryzysowym 2009 r.), rozważa czy wziąć udział w podniesieniu kapitału. Rząd odmówił komentarza na ten temat. Kilka dni temu kanclerz Angela Merkel przekonywała, że państwo nie będzie wywierać presji na bankach i to one same mają zdecydować czy fuzja jest opłacalna. Jednak wcześniej Bloomberg donosił, że transakcja ma zielone światło od niemieckiego ministerstwa finansów.

Według nieoficjalnych informacji sprzeciwiać się fuzji mają katarscy akcjonariusze Deutsche Banku, którzy obawiają się, że zmusi ona kredytodawcę do dużego podniesienia kapitału, co przy niskich wycenach spowoduje wielką emisję i rozwodni ich udziały. Z kolei amerykański fundusz private equity Cerberus, który ma spore pakiety akcji obu zainteresowanych banków, ma być przychylny fuzji. Również BlackRock ma sporo akcji oby kredytodawców i jego przedstawiciele wykazywali sceptycyzm. – Jaki problem ma fuzja rozwiązać – pytał retorycznie wiceprezes funduszu Philipp Hildebrand dołączając do licznego grona wątpiących czy droga, skomplikowana i czasochłonna fuzja przyczyni się do poprawy rentowności Deutsche Banku i Commerzbanku.

Inwestorzy z GPW powinni przyglądać się tej sprawie ze względu na mBank, którego Commerzbank jest strategicznym akcjonariuszem (ma blisko 70 proc. akcji, pakiet ten wart jest ok. 13 mld zł). Pojawiały się głosy zagranicznych i polskich analityków, że może zajść konieczność sprzedaży mBanku w razie problemów kapitałowych połączonych instytucji. Sam Commerzbank jest w lepszej sytuacji kapitałowej i ma lepsze wyniki niż Deutsche Bank, sprzedawać mBanku obecnie nie musi a na pewno nie chce, bo polski bank, czwarty gracz na naszym rynku, stanowi tylko 7 proc. aktywów grupy ale przynosi jej blisko 15 proc. zysku operacyjnego.

© Licencja na publikację © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone Źródło: rp.pl

https://www.rp.pl/Banki/303299970-Deutsche-Bank-emisja-akcji-jeszcze-przed-fuzja.html

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

8 - Tomasz Pawlikowski i Piotr Piętka: E-commerce motorem biznesu

PAWEŁ ROŻYŃSKI - 8 KWIETNIA 2019

Tomasz Pawlikowski i Piotr Piętka, zarządzający Publicis Groupe w Polsce

tv.rp.pl

Pojęcie reklama jest już mocno przestarzałe. Zajmujemy się transformacją biznesową – mówią Tomasz Pawlikowski i Piotr Piętka, zarządzający Publicis Groupe w Polsce.

Jak to jest zarządzać firmą we dwóch? Jesteście ko-prezesami.

Tomasz Pawlikowski: To jest piękne (śmiech).

Tomasz Pawlikowski

Ale czy skuteczne?

T.P.: Tomasz Pawlikowski: Tak. Skuteczność wynika z tego, że różnimy się od siebie mocno i się uzupełniamy. To nam daje dużą swobodę działania.

Piotr Piętka. Skuteczność będzie możliwa do ocenienia dopiero o 2-3 latach naszej działalności. Obecnie skupiamy się na transformacji firmy, chcemy iść do przodu i mieć nowoczesną ofertę dla klientów, która będzie w stanie budować ich biznes. Nasza siła wynika właśnie z uzupełniania się i komplementarności naszych doświadczeń i tego jak potrafimy budować nowe, na bazie ścierania się czasem.

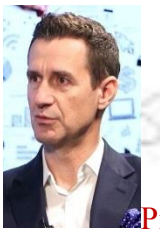
Piotr Piętka

Często się kłócicie?

T.P.: Nie. Raz dziennie tylko (śmiech).

O co najczęściej? Jak wygląda wasza współpraca?

TP. O to, gdzie odbędziemy spotkanie…

PP. Największe wyzwanie to zwykle szybkość podejmowania decyzji. Dlatego w jasny sposób zdefiniowaliśmy główne obszary, którymi się zajmujemy. To nam pozwala szybko działać. Z drugiej strony w sprawach, które obejmują całość funkcjonowania

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

firmy, jak umiejętność zarządzania ludźmi, która w dzisiejszych czasach jest jednym z kluczowych elementów i poświęcamy na to zdecydowanie więcej czasu, wspólnie dyskutujemy i inspirujemy się.

T.P.: Dążymy do jednego celu, budowy nowoczesnej organizacji, która wykracza poza paradygmaty branży.

Taka dwugłowa firma jest jednak rzadkością. Przy jednoosobowym często nie ma komu powiedzieć: „to zły pomysł".

PP.: Wierzę, że jesteśmy tutaj awangardą. Nie tylko w dwuosobowym zarządzaniu, ale także obecności wokół ludzi, którym się ufa. I którzy potrafią mówić nam, co myślą. W dzisiejszym świecie to najważniejsze – otwarcie na komunikację zwrotną. Inaczej firma nie ma szans. Skończył się czas „one man show" i w tej chwili jest to praca grupowa.

Nie zajmujemy się już tworzeniem spotów reklamowych, czy kupowaniem czasu antenowego w mediach. Budujemy biznes klientów, wpływamy na to, w jaki sposób wartość ich marek rośnie

T.P.: Cały świat i nasza branża funkcjonuje teraz w paradygmancie, który kiedyś nazywał się WK, chodzi o bardzo turbulentny świat. Potem pojawiło się WK prime, świat wiedziony zwinnością organizacyjną. I to właśnie robimy.

P.P.: Nie tylko ta wizja, ale i otoczenie ludźmi, którzy to rozumieją, dają nam największe szanse na sukces. W ten sposób tworzy się coś na kształt turkusowej organizacji.

W dzisiejszych czasach trudniej zarządzać firmą? Choćby ze względu na szybkie zmiany technologiczne.

P.P.: Nam jest trudniej, ale przede wszystkim naszym klientom jest trudniej. Nasza organizacja jest po to, by pomagać klientom w transformacji ich biznesu. Z drugiej strony to świat wielkich możliwości. Wierzymy w tworzenie nowej wartości, nowych produktów, nowych idei.

T.P.: Nie wiem, czy jest trudniej. Gdyby spytać menedżera z lat 70., to jemu też było trudno. W 2000 roku też. Na każde czasy są dobrzy i źli menedżerowie.

Jak zmienia się rynek, na którym działacie, rynek reklamy?

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

P.P.: Dynamicznie, przede wszystkim w percepcji firm. Nie zajmujemy się już tworzeniem spotów reklamowych, czy kupowaniem czasu antenowego w mediach. Budujemy biznes klientów, wpływamy na to, w jaki sposób wartość ich marek rośnie.

T.P.: Oczywiście dalej kręcimy spoty reklamowe, ale nie jest to nasza podstawowa działalność. Staramy się odpowiedzieć na wyzwania, które stawiają przed nami konsumenci. A ci zmienili się dramatycznie przez ostatnie 10 lat, maja większe możliwości wyboru, są coraz bardziej selektywni i komunikacja z nimi stała się bardziej spersonalizowana.

Właśnie, to już komunikacja, a nie reklama?

T.P.: Pojęcie reklama jest już mocno przestarzałe. Nasza organizacja zajmuje się tak naprawdę transformacją biznesową i marketingową. Staramy się odpowiedzieć na nowe zapotrzebowanie klienta.

Jakie trendy widzimy na tym rynku?

P.P.: Takich tendencji jest dużo, począwszy od cyfryzacji, mówimy o trzeciej rewolucji przemysłowej. Dla marek, które funkcjonują na rynku najważniejsze jest budowanie relacji z ich klientami i z potencjalnymi klientami poprzez tworzenie dobrych doświadczeń z markami i usługami.

Jak je budować?

P.P.: Możemy mówić o trzech rzeczach istotnych dla konsumenta. To doświadczenie, które ma z daną marką, wygoda i cena. To najważniejsze z punktu widzenia kreowania wartości marki.

T.P.: Z punktu widzenia naszego klienta, firmy posiadającej markę, najważniejsze jest zaangażowanie w relacje z konsumentem, by traktował ją jako swoją, jako coś dla niego. Klient stał się bardzo wymagający i jest wyposażony w narzędzia, które umożliwiają mu weryfikację, np. oferty. Funkcjonuje w różnych wspólnotach stworzonych przez platformy internetowe, takie jak Facebook, Google, Instagram, Snapchat, itd., gdzie następuje wymiana informacji na temat marek. Nasza rola to ingerencja w funkcjonowanie wizerunku marek na tych platformach, które stały się wiarygodne dla klienta. Zdecydowanie trzeba osiągnąć wielką umiejętność poruszania się po nich.

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

P.P.: Model, w którym my działamy, łączy te wszystkie kompetencje. Proszę sobie wyobrazić człowieka, którego zaciekawiła dana marka, wchodzi do Internetu i jej tam nie znajduje, np. przez wyszukiwarkę. I już jest straconym konsumentem. Bo w tym momencie może znaleźć komunikację brandu konkurencyjnego. Naszym zadaniem jest uspójnienie procesu angażowania konsumenta na całej ścieżce zakupowej, od momentu, gdy jest nieświadomy, do zamknięcia sprzedaży w e-commerce. To nowy model i nowe podejście do pracy z klientami, które wnosimy na ten rynek. Nazywamy go „Power of one".

T.P.: Gdy patrzymy dziś na konsumenta, to widzimy tzw. szopera. Dziś każdy budząc się rano ma plan zakupu czegokolwiek. U nas e-commerce rozwija się wolniej niż w innych krajach. To jest też wyzwanie dla klientów. Oznacza dla nich cyfrową transformację, przeniesienie się z tzw. realu do miejsc wirtualnych jak sklepy internetowe . Ścieżka zakupów się zwirtualizowała.

Z punktu widzenia naszego klienta, firmy posiadającej markę, najważniejsze jest zaangażowanie w relacje z konsumentem, by traktował ją jako swoją, jako coś dla niego. Klient stał się bardzo wymagający i jest wyposażony w narzędzia, które umożliwiają mu weryfikację, np. oferty

P.P.: W Polsce udział handlu internetowego to ledwie 5-6 proc. Jest więc ogromna przestrzeń do wzrostu i teraz umiejętne zagospodarowanie tej przestrzeni jest tym, na czym powinni koncentrować się nie tylko marketingowcy czy sprzedawcy, ale i sami prezesi. To jeden z głównych motorów rozwoju biznesu.

Jak pozyskiwać takiego odmienionego klienta?

P.P.: Wierzę w proces budowy relacji z klientem. Oczywiście, ktoś może mieć super pomysł zrobienia czegoś w digitalu, ale to jest jeden moment, my jesteśmy zainteresowani, by budować całą platformę, cały proces komunikacji, od budowania tego również w świecie offlinowym, bo z tym powinna grać komunikacja w takim medium, jakim jest telewizja. A ta jest wciąż bardzo silna w Polsce z 46 proc. udziału w rynku reklamowym. Aż 3 godz. 30 minut to średni dzienny czas oglądania telewizji. To powinno idealnie uzupełniać się z internetem. I kluczowa rzecz – to wszystko powinno być bardzo dobrze mierzone, poprzez analitykę i badania.

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

T.P.: Zawsze prowadzimy ze sobą dyskusje, czym tak naprawdę nasza branża może się różnicować od innych, np. firm doradczych. To jest budowanie kreatywnych rozwiązań. Dziś ta kreatywność przenosi się na tzw. kontent, czyli treści wizualne i audiowizualne, które są na platformach e-commercowych. To różnicuje oferty klientów w onlinie.

I ten obszar e-commercowy, którym zarządzamy, w naszym przypadku już się zglobalizował, bo oferujemy usługi klientom na całym świecie z Polski. To przynosi nam wiele nowych doświadczeń. Uczymy się tego cały czas, ale mamy i sukcesy. Mamy nadzieję, że i klienci polscy dostrzegą w e-commerce większą szansę.

Czy rośnie znaczenie komunikacji? Kiedyś firmy bardziej interesowała produkcja i sprzedaż, a nie przekaz.

T.P.: Im bardziej skomplikowany świat, tym komunikacja staje się ważniejsza. Operujemy w ekosystemie szumu informacyjnego. Konsumenci są atakowani niezliczoną ilości różnych informacji. I teraz do nas należy we współpracy z naszymi klientami wyciągnięcie tych informacji, które są najważniejsze po to, by konsument zaspokoił swoje potrzeby, ale i by został w nim jakiś ślad marek, które reprezentujemy.

P.P.: W trakcie rozmów z prezesami firm przekonuję, by wchodzili w kwestie budowania, a nie tylko optymalizacji, np. kosztowej. My mówimy o budowaniu wartości tego, co klient ma w sobie najcenniejszego. On sprzedaje po prostu swoje marki i jeśli wartość tych marek budowana jest odpowiednio i ludzie ich pożądają, to marża którą nasi klienci mogą zaproponować, jest zdecydowanie wyższa.

Ogłosiliście właśnie restrukturyzację w organizacji, związaną z wprowadzeniem modelu Power of One, co jest kluczowe w tej zmianie?

PP: Koncentracja na potrzebach biznesowych klientów. Jesteśmy bardzo dużą organizacją, którą tworzą znane specjalistyczne agencje i wewnętrzne departamenty rozwijające wiedzę i narzędzia z najważniejszych dla marketerów dziedzin. Ustawiliśmy klienta w centrum i wokół niego zorganizowaliśmy wszystkie obszary kompetencyjne, w taki sposób, by móc kompleksowo odpowiedzieć na wyzwania jakie stoją przed marketerem. Pracę nad briefem zaczynamy od włączenia analityki biznesowej, a następnie decydujemy, które kompetencje i zasoby oraz specjalistów powinniśmy włączyć do tworzenia strategii.

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

T.P. Dzięki wdrożeniu Power of One staliśmy się platformą komunikacji marketingowej, w której znieśliśmy bariery pomiędzy poszczególnymi obszarami kompetencji przy jednoczesnym zachowaniu autonomii agencji. Dla klientów oznacza to szybki dostęp do pełnego spektrum kluczowych specjalizacji, rozwijanych w ośrodkach kompetencyjnych i integrowanych przez liderów Power of One. Jesteśmy przygotowani, by wziąć odpowiedzialność za realny wzrost biznesu i wartości marek naszych klientów, udostępniając im nasze najlepsze zasoby i talenty, dopasowane ściśle do specyficznych celów wynikających ze zintegrowanego briefu.

© Licencja na publikację ©℗ Wszystkie prawa zastrzeżone

https://cyfrowa.rp.pl/biznes/33154-tomasz-pawlikowski-i-piotr-pietka-e-commerce-motorem-biznesu

9 - Jak zrozumieć nowoczesny marketing

Adobe Stock 08.04.2019

Bez wiedzy o trendach, digital marketingu, kliencie, personalizacji narzędzi i mobilności trudno obecnie prowadzić biznes z sukcesem.

Najnowsze trendy w marketingu wykorzystującym wszystkie rodzaje mediów cyfrowych – internet, radio, TV, urządzenia mobilne, przekaz jedno- i wielokierunkowy, rola social mediów – to wybrane z tematów, o jakich dyskutować będą uczestnicy XI Europejskiego Kongresu Gospodarczego i towarzyszących mu European Start-up Days w Katowicach.

Bez wiedzy o trendach, digital marketingu, kliencie, personalizacji narzędzi i mobilności trudno obecnie prowadzić biznes z sukcesem. 15 maja br., w Katowicach, podczas sesji tematycznej w ramach Europejskiego Kongresu Gospodarczego i European Start-up Days omówiona zostanie rola narzędzi PR, zacieranie różnic z marketingiem oraz sztuka wpływania, czyli relacje i współpraca z celebrytami i influencerami, a także rola i znaczenie followersów.

Kolejne tematy, które zostaną poddane dyskusji przez uczestników największej imprezy biznesowej Europy Centralnej to marketing w czasach fake newsów, zaufanie jako kapitał, od kampanii do konwersacji i często czy intensywnie – marketer i klient wobec przesytu treścią.

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

Wiedzą i doświadczeniem z obszaru digital marketingu podzielą się podczas wydarzenia m.in. Rafał Krauze, country manager trnd Polska, Włodzimierz Schmidt, prezes IAB Polska, i Artur Wyrzykowski, dyrektor Centrum Customer Experience w ING Banku Śląskim.

XI Europejski Kongres Gospodarczy i European Start-up Days odbędą się w Spodku i Międzynarodowym Centrum Kongresowym w Katowicach. Obecność na wydarzeniach wymaga wcześniejszej rejestracji, która prowadzona jest przez stronę internetową: www.eecpoland.eu.

© Licencja na publikację © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone Źródło: Rzeczpospolita

https://www.rp.pl/Biznes/304089899-Jak-zrozumiec-nowoczesny-marketing.html

10 - Polska w pracy. O kondycji pracowników w III RP. Zaproszenie!

14 maja 2019

Polska w pracy. O kondycji pracowników w III RP. Zaproszenie!

Administrator

Praca jest głównym filtrem, przez który należy czytać relacje społeczne, ekonomiczne, jakąkolwiek aktywność kulturalną i obywatelską ludzi, a także wielką politykę, jakiej doświadczamy obecnie w świecie, w Europie, w Polsce. Środowisko pracy jest tuż po rodzinie i szkole, najważniejszym miejscem treningu społecznego, budowania relacji, samooceny i poczucia godności. Jest też szkołą obywatelskości. Może sprzyjać budowaniu przyjaznych więzi z ludźmi, zaangażowaniu społecznemu, kulturalnemu czy działalności charytatywnej. W niesprzyjających warunkach praca tworzy jednak deficyty w tych dziedzinach, a nawet destrukcyjne wzorce postaw społecznych i obywatelskich.

Niepokój społeczny

Nasz stosunek do pracy zmienia się bardzo dynamicznie. Wiele doświadczeń i dostępnych danych wzbudza niepokój tych, którym na sercu leży ład społeczny, poczucie sprawiedliwości oraz psychofizyczna kondycja nas samych i naszych rodzin. Jesteśmy bowiem niechlubnym liderem odczuwania stresu w pracy i znajdujemy się w światowej dziesiątce najdłużej pracujących społeczeństw z dość niskim stopniem wsparcia ze strony przełożonych. Wciąż najczęściej spotykanym w Polsce stylem zarządzania jest styl

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

bardziej „generalski" niż „demokratyczny". Według deklaracji badanych (CBOS) rośnie liczba osób wskazująca na zjawisko mobbingu, molestowania, dyskryminacji. Rośnie również skala dysfunkcji psychicznych i zwolnień od pracy nimi podyktowanych. Wszystkie sektory głowią się dzisiaj jak zmniejszyć w Polsce skalę tzw. rotacji zawodowej, która w porównaniu z innymi krajami, niestety, bije rekordy.

Naszą intencją nie jest tworzenie negatywnego i przygnębiającego obrazu rozwoju stosunków pracy oraz gospodarki po 1989 r. To byłoby nieprawdziwe i głęboko nieuczciwe. Pod wieloma względami osiągnęliśmy niekwestionowany sukces. Bezdyskusyjnym faktem jest jednak, że na spójność społeczno-ekonomiczną kładliśmy znacznie mniejszy nacisk, skupiając się przede wszystkim na jednowymiarowej wydajności za wszelką cenę.

Waga przemian na rynku pracy

Wydaje się, że nie doceniliśmy wagi przemian na rynku pracy, siły indywidualizacji karier, powstawania nowych zawodów wynikających z rozwoju tzw. kapitalizmu kognitywnego, opartego na wiedzy i informacji, zrodzenia się nagle całej sfery zawodów tzw. przemysłu symbolicznego – usług doradczych, reklamy, marketingu, komunikacji, szerokiej palety wolnych zawodów, zarządzania ludźmi, a jeszcze bardziej zarządzania kapitałem i kreowania nowych instrumentów finansowych. Rodziły się również nowe formy zatrudnienia, w tym samozatrudnienie, umowy cywilno-prawne, w których skali jesteśmy także przykrym liderem w Europie. Zjawiska te niosły ze sobą radykalną zmianę lojalności wobec pracodawcy, pracodawcy wobec pracownika, ale także stosunków między ludźmi w miejscu pracy.

W kraju unikalnego masowego ruchu społecznego, jakim była „Solidarność", w którym trzydzieści lat temu odbyły się rozmowy przy Okrągłym Stole (ikona pokojowych przemian) mamy dziś jeden z najniższych wskaźników uzwiązkowienia w Europie (12-17 proc.). Z drugiej strony wskaźnik przynależności przedsiębiorców do organizacji pracodawców również należy do najniższych na kontynencie, a układy zbiorowe obejmują jedynie 15-25 proc. zatrudnionych. Słabemu uzwiązkowieniu towarzyszy znikoma liczba ośrodków analitycznych (think tanków) lub rzeczniczych, zajmujących się problematyką środowiska pracy. Nie można pominąć wciąż silnego podłoża kulturowego, w których relacje między pracownikami a przełożonymi i

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

pracodawcami opisuje się obecnie bardziej w języku relacji „feudalnych”, z dość mocno artykułowanym konfliktem interesów.

W Komitecie Dialogu Społecznego KIG reprezentowane są różne środowiska i punkty widzenia zarówno sektora biznesu, organizacji pozarządowych jak i sektora publicznego. Łączy nas przekonanie, że najlepszą odpowiedzią na problemy społeczno-ekonomiczne Polski jest wspólne poszukiwanie rozwiązań. Dialog zawsze zaczyna się od słuchania i próby zrozumienia różnych perspektyw.

Motywowani taką potrzebą uczestniczyliśmy w badaniach opartego na zaufaniu kapitału społecznego w polskich przedsiębiorstwach. Zajmowaliśmy się perspektywą zarządzania, ze szczególnym uwzględnieniem doświadczeń i wiedzy instytucji publicznych w zakresie pracy i kultury zarządzania, w tym NIK, PIP, Biura RPO, i wielu innych. Ideowe przekonanie o pracy jako miejscu odkrywania godności człowieka doprowadziło nas, dzięki życzliwości i przewodnictwu Laboratorium „Więzi” do serii konferencji oraz publikacji p.t. „Zarządzanie z ludzką twarzą. Personalizm jako narzędzie rozwoju firm, organizacji i instytucji publicznych”.

Słuchanie najsłabszego ogniwa

Dzięki dyskusjom na 100-lecie odzyskania przez Polskę niepodległości i próbie diagnozowania największych wyzwań społeczno-ekonomicznych na najbliższą przyszłość, spotkaliśmy się ze środowiskiem skupionym wokół magazynu „Nowy Obywatel”. Z wielką radością przyjęliśmy zaproszenie do bycia partnerem majowego numeru magazynu poświęconego kondycji pracowników w Polsce p.t. „Polska w pracy. O kondycji pracowników w III RP”. W naszych poszukiwaniach perspektywa prezentowana przez redakcję „Nowego Obywatela” oraz zaproszonych przez redaktora naczelnego, Remigiusza Okraskę, ekspertek i ekspertów jest dla nas bezcenna. W najnowszym numerze znajdują się także głosy osób związanych bezpośrednio lub pośrednio z naszym Komitetem.

Przede wszystkim chcę jednak podkreślić, że jeśli dialog jest słuchaniem najsłabszego ogniwa systemu, a więc tych, którzy są w innej niż ja sytuacji, mają inną zawodową pozycję, i tych, którzy czują więcej lęku przed zmianami, to głosu reprezentowanego przez naszych partnerów w tej inicjatywie nie tylko nie może zabraknąć, ale powinien on być znacznie mocniej słuchany. Nawet wtedy, kiedy budzi w nas samych dyskomfort,

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

uwiera i nie daje się wpasować w nasze doświadczenia i przekonania. A może właśnie dlatego, tym bardziej powinniśmy być na niego wyczuleni. Mam też przekonanie, że jeśli połączymy zasygnalizowane wyżej perspektywy z szeroko omawianymi, czasami do znudzenia, kompetencjami przyszłości, to okaże się, że to właśnie osoby najciężej doświadczone, pełniące najniższe funkcje, wykonujące najbardziej niewdzięczną pracę, mogą być naszymi przewodnikami i nauczycielami, jak budować społeczny pokój i bardziej zrównoważony rozwój.

O kondycji polskiej pracy rozmawiać będziemy 5 czerwca 2019 o godz. 18.00 w Big Book Cafe przy ul. Dąbrowskiego 81 w Warszawie.

Zaproszenie do dyskusji przyjęli:

Dorota Gardias, przewodnicząca Forum Związków Zawodowych, przewodnicząca Rady Dialogu Społecznego

prof. Elżbieta Mączyńska, prezes Polskiego Towarzystwa Ekonomicznego

Marek Szymaniak, dziennikarz i reporter, autor książki Urobieni. Reportaże o pracy

Rafał Woś, dziennikarz ekonomiczny, obecnie związany z „Tygodnikiem Powszechnym", autor książki To nie jest kraj dla pracowników

Zbigniew Derdziuk, szef programowy Komitetu Dialogu Społecznego KIG

Debatę poprowadzą Magdalena Bigaj, ekspertka Komitetu Dialogu Społecznego KIG oraz Remigiusz Okraska, redaktor naczelny „Nowego Obywatela", pomysłodawca i redaktor książki Dzieje życia i twórczości Edwarda Abramowskiego.

Przyjdź na debatę i wygraj książki naszych gości specjalnych!

Z uwagi na ograniczoną liczbę miejsc rekomendujemy rejestrację na wydarzenie pod adresem: dialogkig@kig.pl.

Zapraszam w imieniu zespołu KDS KIG!

Konrad Ciesiołkiewicz

http://dialogkig.pl/polska-w-pracy-o-kondycji-pracownikow-w-iii-rp-zaproszenie/

https://www.polishclub.org/2019/10/01/wasze-ulice-nasze-kamienice-2/

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

ثالثاً – الاقتصاد العربي:

11 - الفساد وسوء الإدارة يكبلان الاقتصاد العراقي

البطالة بين الشباب تزيد على 25%... ورغم ارتفاع عائدات النفط لا تتوفر فرص عمل كافية

أحمد مصطفى صحافي متخصص في الشؤون الدولية الثلاثاء 8 أكتوبر 2019 14:48

عراقيون يحتجون خارج مبنى مجلس محافظة البصرة للمطالبة بوظائف وخدمات حكومية أفضل (رويترز)

لا يبدو أن الإجراءات التي أعلنتها الحكومة العراقية في محاولة لاحتواء الاحتجاجات الواسعة في البلاد تنجح حتى الآن في امتصاص الغضب الشعبي غير المسبوق. ورغم أن العراق شهد مظاهرات واحتجاجات واسعة في 2016، لكنها كانت إلى حد ما احتجاجات "ملونة سياسيا" ضمن صراعات النخبة السياسية التي تطغى عليها أحزاب وجماعات طائفية، لبعضها ميليشيات مسلحة.

لكن الاحتجاجات الحالية، التي تأتي بعد عام من تولي حكومة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي رئاسة الوزراء بدعم من الأحزاب الطائفية الموالية لإيران، عمادها الشباب ولا تُرفع فيها شعارات حزبية أو طائفية، وإنما تتركّز على معارضة الفساد والتدهور الاقتصادي، وتحتجّ على فشل الحكومة في حل مشكلات البلاد الاقتصادية. ركزت الإجراءات التي أعلنتها الحكومة على منح أراضٍ للمواطنين وبناء وحدات سكنية، والأهم صرف إعانة بطالة بقيمة 145 دولارا (175 ألف دينار عراقي) شهريا لمدة ثلاثة أشهر. لكن تلك الإجراءات لم تقنع المتظاهرين المطالبين بما قد لا تتحمله الحكومة، وهو القضاء على الفساد.

واضطرت الحكومة إلى الإعلان، الاثنين، عن إجراءات اقتصادية جديدة ستعلن عنها لاحقا. وتعهد الرئيس العراقي، برهم صالح، محاربة الفساد. لكن المشكلة أن هؤلاء الشباب العراقيين المتظاهرين غير المنتمين سياسيا سمعوا هذه الوعود مرارا وتكرارا من قبل على مدى السنوات الماضية، بينما لا يرون أي تحسن. على العكس، كلما زاد دخل البلاد بزيادة إنتاج النفط وتصديره يزداد البؤس الاقتصادي لقطاعات واسعة من العراقيين. يذكر أن الاحتجاجات التي بدأت مطلع الشهر جاءت ردا على الردّ الأمني على تجمع خريجين أمام مصالح حكومية الشهر الماضي مطالبين بفرص عمل. وبسرعة، انتشر الغضب بين آلاف الخريجين العاطلين وفئات أخرى مهمشة، بينما يرون المسؤولين والقيادات الطائفية السياسية تهدر الأموال بشكل مستفز.

خلفية بائسة

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

منذ الغزو والاحتلال الأميركي- البريطاني للعراق في 2003، يسعى العراق لإعادة الإعمار بعد ما خلفته الحرب وسنوات الحصار الطويلة التي سبقتها. لكن صعود الطائفية والنزعات العرقية وقف عقبة أمام أي تنمية اقتصادية حقيقية. وربما كان النجاح الوحيد هو استعادة العراق قدراته الإنتاجية في قطاع النفط.

وفي 2014، كرّست الحكومة أغلب موارد البلاد لمحاربة تنظيم داعش الذي سيطر على مناطق واسعة من شرق وشمال شرق العراق. وذهبت مخصصات هائلة لميليشيات الحشد الشعبي المرتبطة بإيران. وشجع ذلك على توسع رقعة الفساد، سواء في تلك المخصصات أو في المشتريات العسكرية.

ورغم الإنفاق الهائل على إعادة الإعمار، فإن الخدمات الأساسية في البلاد ما تزال في وضع متدهور. صحيح أن الحكومة الحالية تمكنت من تحسين توفر الكهرباء والمياه التي كانت سبب معاناة العراقيين لسنوات، إلا أن ذلك ليس كافيا. فما زال الناس يستكملون احتياجاتهم من المياه عبر شرائها من شاحنات جوّالة أو من آبار. وإذا كانت الحكومة السابقة عانت من تراجع العائدات مع انهيار أسعار النفط في 2014، فإن حكومة عادل عبد المهدي جاءت إلى السلطة وأسعار النفط في تحسن، وبالتالي دخل البلاد الذي تُشكّل عائدات النفط 85% منه.

إلا أن استمرار الفساد وسوء الإدارة في القطاع الحكومي والعام، الذي يشكل عماد الاقتصاد العراقي، يبتلعان أغلب عائدات البلاد. وما تبقى للإنفاق على الخدمات العامة لا يترك مجالا للاستثمار التنموي وتشجيع القطاع الخاص. هذا باستثناء الاستثمار في قطاع النفط، الذي ربما كان أكثر القطاعات فسادا ويزداد تغلغل الفساد فيه عبر السنوات الماضية.

أرقام كلية: يصل الناتج المحلي الإجمالي للعراق ما يقرب من 200 مليار دولار، ويشهد نموه خطّاً عالي التذبذب نتيجة عوامل عدة، أهمها أسعار النفط، الذي تشكّل مبيعاته نحو 80% من العملة الأجنبية للعراق. انكمش الاقتصاد بمعدل كبير، فمقابل نمو بنسبة 13.1% في 2016، تراجع النمو بشدة إلى معدل سالب -2.1% في 2017، وبالكاد تجاوز النمو السلبي العام الماضي.

ورغم أن معدلات التضخم متدنية جدا (أقل من 1%)، فإن سعر الفائدة في العراق عند نحو 6%، لهذا كان من بين إجراءات الحكومة التي أعلنتها تسهيل تقديم القروض للشباب.

ومع تدهور بقية قطاعات الاقتصاد، ربما يعد قطاع الطاقة الوحيد الذي يعتمد عليه العراق. وينتج العراق حاليا أكثر من 4.5 مليون برميل يوميا، يصدر منها أكثر قليلا من 3 ملايين برميل يوميا. ويسعى العراق لتطوير إنتاجه النفطي ليصل إلى 6 ملايين برميل يوميا.

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

وكانت أغلب المؤسسات الدولية تتوقع نموا كبيرا للاقتصاد العراقي هذا العام، إلا أن الأوضاع الحالية لا تبشّر بأن ذلك سيتحقق. ففي الأغلب إذا تمكنت الحكومة من تجاوز الاحتجاجات والبقاء في الحكم فسيكون ثمن ذلك إنفاق مخصصات كبيرة على الخدمات وتوفير الوظائف ومشروعات خدمية قد لا تكون مستدامة، لكنها توفر فرص عمل كبيرة العدد.

فقر وبطالة - نشر مشروع "بورغن" العام الماضي حقائق عدة حول الفقر في العراق، منها:

- منذ عام 2014 هناك نحو 10 ملايين عراقي في حالة عوز، ونحو 3 ملايين عراقي نازحين من موطنهم إلى أماكن أخرى في العراق.

- حسب البنك الدولي "تدهورت مستويات المعيشة بشكل حاد ما جعل شريحة كبيرة تهبط تحت خط الفقر، وهناك شريحة أخرى في وضع يجعلها قريبة من خط الفقر".

- هناك زيادة في عدد السكان لا تقابلها تنمية كفيلة بتوفير فرص العمل في الاقتصاد.

- ارتفعت معدلات الفقر بين العراقيين إلى نحو 23% من السكان حسب أرقام 2014. وإن كان البعض يقدر أن نسبة أكبر مما هو معلن رسميا هي بالفعل تحت خط الفقر.

تبلغ نسبة البطالة في العراق حسب الأرقام الرسمية أكثر من 11 في المئة (11.2% حسب البنك الدولي)، لكنها تتراوح في فئة الشباب ما بين 17 إلى 27 في المئة. ويشكل الشباب نحو 60 في المئة من سكان البلاد، البالغ عددهم أكثر من 40 مليون نسمة. وتصل نسبة البطالة في بعض المناطق إلى أكثر من 40 في المئة، كما في البصرة التي يقطنها نحو 4 ملايين نسمة. ومن المفارقات أن نحو 70 في المئة من ثروة العراق النفطية موجودة في البصرة.

الحكومة هي أكبر موظف في البلاد، حيث تستوعب نحو 80% من العمالة في العراق. في ميزانية 2019 خصصت الحكومة 52 مليار دولار للعاملين في الحكومة والقطاع العام، تشمل الرواتب ومعاشات التقاعد والضمان الاجتماعي. ويزيد هذا المبلغ بنسبة 15% عن المخصص في ميزانية العام الماضي.

https://www.independentarabia.com/node/62226/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%B1%D8%A3%D9%8A-%D8%AE%D8%A8%D9%8A%D8%B1/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF-%D9%88%D8%B3%D9%88%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D9%8A%D9%83%D8%A8%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

12 - الاقتصاد اللبناني: لماذا قد ينهار في الأشهر القادمة؟

عبد الامير رويح

يعاني لبنان من أزمة اقتصادية خانقة تفاقمت حدتها بشكل كبير في السنوات الاخيرة، بسبب تفاقم الخلافات والصراعات الحزبية والطائفية، التي اسهمت بانهيار اقتصاد هذا البلد الذي يرزح اليوم تحت وطأة أحد أثقل أعباء الدين العام في العالم عند 150 في المئة وتدني معدل النمو وتداعي البنية التحتية، وقال فريق من صندوق النقد الدولي في وقت سابق، إن العجز المتوقع في موازنة لبنان لعام 2019 من المرجح أن يتجاوز بكثير المستوى الذي تستهدفه الحكومة البالغ 7.6 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. وتحركت الحكومة اللبنانية في الأشهر الأخيرة لتنفيذ إصلاحات جديدة في مسعى لوضع ماليتها العامة على مسار مستدام وتجنب أزمة.

وأثار الرئيس اللبناني ميشيل عون ايضا احتمال اضطرار لبنان إلى اللجوء لصندوق النقد الدولي للحصول على المساعدة إذا لم تثمر جهود الإصلاح التي تبذلها الحكومة لتحسين المالية العامة للدولة بالقدر الكافي. وزادت الحاجة لتطبيق إصلاحات تأجلت لمدة طويلة، وذلك في ظل تباطؤ الودائع في القطاع المصرفي وهي مصدر مهم لتمويل الدولة. واعتمدت الحكومة اللبنانية موازنة لعام 2019 تهدف لخفض العجز كنسبة مئوية من الناتج المحلي.

وشملت الميزانية إجراءات مثل تجميد التعيين الحكومي لمدة ثلاثة أعوام. لكن تم رفض أفكار أصعب مثل خفض رواتب العاملين في القطاع العام. ويقول منتقدون للحكومة إنها تجاهلت المشكلة الرئيسية وهي الفساد. وتشمل إجراءات خفض العجز الرئيسية زيادة الضرائب على فائدة الودائع المصرفية والسندات الحكومية وضريبة جديدة على الواردات وخطة لخفض تكاليف خدمة الدين.

وقال وزير المالية اللبناني علي حسن خليل إن النمو الاقتصاد اللبناني يبلغ صفرا إن لم يكن سلبيا، مما يضغط على احتياطيات النقد الأجنبي لدى مصرف لبنان المركزي. وأضاف خليل "النمو عاد إلى الصفر إن لم يكن سلبيا، وهذا ما زاد الضغط على مصرف لبنان بتأمين العملات الصعبة، فضلا عن أن تراكم العجز أثر على الاستهلاك وزاد من الركود الاقتصادي". وذكر الوزير في مؤتمر صحفي أن تكلفة خدمة الدين ارتفعت أيضا مع زيادة أسعار الفائدة.

شح في الدولارات

وفي هذا الشأن تصطف سيارات لملء خزاناتها بالبنزين، لكن عاملا في محطة للوقود في بيروت يلوح لقائديها مشيرا إلى لافتة مكتوب عليها "إضراب" وهو يصيح قائلا "لا وقود اليوم".

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

ولم يكن الإضراب، الذي شاركت فيه محطات البنزين في أنحاء البلاد، يتعلق بالوقود لكن بالدولارات اللازمة لدفع ثمن الوقود، أو بالأحرى شح في الدولارات. وقال فادي أبو شقرة المتحدث بإسم موزعي الوقود، والذي قاد الإضراب هذا الأسبوع "لا نريد افتعال أزمة... القطاع ينزف". وأضاف قائلا "يدفع لنا الزبائن بالليرة اللبنانية، لكننا نريد الدولارات لندفع للمستوردين. من أين نحصل على الدولارات إذا كانت البنوك لا تعطينا."

وأدى ركود الاقتصاد المحلي وتباطؤ اللبنانيين بالخارج في ضخ الدولارات إلى تراجع احتياطيات مصرف لبنان (البنك المركزي) من النقد الأجنبي، وهو ما جعل من الصعب على الشركات شراء الدولارات الذي تحتاجها من البنوك. ويقول البعض إنهم اضطروا للذهاب إلى مكاتب الصرافة التي تبيع بسعر أعلى من السعر الرسمي البالغ 1507.5 ليرة مقابل الدولار. ولم يشهد لبنان مثل تلك الصعوبات المالية منذ الحرب الأهلية التي عصفت بالبلاد من 1975 إلى 1990. وأثار الضغط المطرد مخاوف بشأن استقرار لبنان، حيث توجد توترات سياسية محلية وإقليمية، لم تكن أبدا بعيدة عن السطح، إضافة إلى نحو مليون لاجئ سوري تستضيفهم البلاد.

ولا تزال البنوك في لبنان تبيع الدولارات بسعر الصرف الرسمي، لكن أصحاب بعض الشركات يقولون إنهم لا يستطيعون الحصول على كميات الدولارات التي يحتاجونها. ويثقل كاهل لبنان دين عام من أعلى المعدلات في العالم وأعلنت الحكومة حالة طوارئ اقتصادية في محاولة للسيطرة على ماليتها العامة. وقال وزير المالية علي حسن خليل" الوضع الاقتصادي صعب لكننا لسنا دولة منهارة على المستوى المالي. "نعم، لا يوجد الكثير من السيولة في العملات الأجنبية في أيدي الناس في السوق، ولكن لا يزال سعر صرف الدولار ثابتا في البنوك."

وقال اتحاد المصارف اللبنانية إن البنوك تلبي طلبات النقد الأجنبي والدولارات متاحة. وقال مصرف لبنان المركزي إن البنوك بمقدورها الاستفادة من إمداداتها الدولارية لتلبية طلبات العملاء. وقال رياض سلامة حاكم مصرف لبنان "عندما يكون لديها (البنوك) نقص فإنها تشتري (الدولارات) من البنك المركزي". ورغم ذلك، قال ثلاثة مصرفيين إن هناك حدا أقصى للدولارات التي يستطيعون بيعها مقابل الليرة. وقال مصرفي بارز، طلب عدم الكشف عن هويته حتى يتحدث بحرية، "يعطي البنك المركزي حصة يومية من الدولارات لكل بنك لكن الناس يطلبون من البنوك دولارات تزيد عن تلك الحصص."

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

ولم يرد مصرف لبنان المركزي على طلب للتعقيب. وقال المصرفي "إنها المرة الأولي في تاريخ القطاع المصرفي اللبناني التي لا يتم فيها تلبية الطلب على الدولارات في السوق بهذه الطريقة". وقالت المصادر المصرفية إنه لا توجد مشكلة في السحب من حسابات الودائع بالدولار أو الليرة. وقالت مصرفية، طلبت عدم الكشف عن هويتها لأنها ليست مخولة بالحديث علانية في المسألة، "ليست المشكلة في شح الدولارات، وإنما في الطلب المرتفع."

وقالت سبع شركات استيراد إنهم يجدون صعوبة أو مزيدا من التكلفة في الحصول على الدولارات. وطلبوا عدم الكشف عن أسمائهم خشية تضرر أنشطة أعمالهم جراء الحديث علانية. وقال مستورد جلود إن البنوك تستغرق أياما لتحويل الشيكات بالليرة إلى دولارات، "وفي بعض الأحيان يقولون لنا آسفين، لا نستطيع تغييرها". والليرة اللبنانية مربوطة عند مستواها الحالي مقابل الدولار الأمريكي منذ أكثر من عقدين، وتعهدت الحكومة بالإبقاء عليها كما هي، فهي تريد تجنب خفض لقيمة العملة قد يلحق ضررا بمدخرات الناس والقدرة على الإنفاق.

وقام سلامة، الذي يشغل منصب حاكم مصرف لبنان منذ نحو ربع قرن، بتعزيز الاحتياطيات منذ عام 2016 من خلال سلسلة من الإجراءات، من بينها اجتذاب تدفقات بأسعار فائدة مرتفعة على الودائع الكبيرة الطويلة الأجل. لكن ذلك امتص سيولة من البنوك. ووسط نمو اقتصادي متدن وعدم استقرار سياسي، تباطأت المصادر التقليدية للنقد الأجنبي ومن بينها السياحة والعقارات وتحويلات اللبنانيين المقيمين في الخارج.

وهبطت الاحتياطيات الأجنبية للمصرف المركزي، بما في ذلك الذهب، حوالي 15 في المئة من أعلى مستوى لها على الإطلاق الذي سجلته في مايو أيار من العام الماضي، إلى 38.7 مليار دولار في منتصف سبتمبر أيلول. وقال البنك المركزي إنه تلقى 1.4 مليار دولار في أواخر أغسطس آب من مودعين من القطاع الخاص. وفي انعكاس لضغوط متزايدة على المالية العامة للبنان، خفضت وكالة فيتش مؤخرا تصنيفها للدين السيادي للبلاد إلى عالي المخاطر، بينما أبقت ستاندرد آند بورز جلوبال تصنيفها الإئتماني عندB-/B ، لكنها حذرت من احتمال خفضه، قائلة إنها تعتبر أن احتياطيات النقد الأجنبي كافية لخدمة دين الحكومة "في الأجل القصير."

وقال وزير المالية علي حسن خليل إن لبنان ملتزم بسداد جميع ديونه بجميع العملات. وأضاف قائلا "لبنان ملتزم بسداد التزاماته وهو يقوم بذلك بالعملات كافة، ولم نتأخر يوما عن أداء التزاماتنا

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

ولو ساعة واحدة". وفي العام الماضي، تعهدت دول أجنبية ومانحون بتقديم 11 مليار دولار لبرنامج للاستثمار في البنية التحتية اللبنانية مدته 12 عاما، بشرط أن تنفذ الحكومة إصلاحات.

وقالت ذهبية جوبتا المحللة المختصة بشؤون لبنان لدى ستاندرد آند بورز "ربط العملة ربما يصبح على المحك إذا لم نر التزاما سياسيا قويا وتنفيذا للإصلاحات التي أُعلن عنها والتي قد يجري دعمها بصرف بعض أموال المانحين". والدولار والليرة عملتان متداولتان بشكل قانوني في لبنان، وهو مستورد صاف للسلع مع حاجة دائمة للدولارات لتمويل العجز التجاري والحكومي. ومع زيادة الطلب على الدولار ترفع بعض شركات الصرافة المبلغ المطلوب من الليرة اللبنانية مقابل الدولار بشكل أعلى من هوامش الربح المحددة من مصرف لبنان المركزي. بحسب رويترز.

وقال مالك شركة لبنانية للملابس إنه توقف عن استيراد خامات هذا الصيف ويعتمد الآن على مصادر إمداد محلية، ملقيا باللوم على ضعف الطلب وقلة تحويل العملة المحلية إلى الدولار في البنوك لتلبية الحاجة إلى العملة الصعبة. وقال مستورد مشروبات كحولية "أصبح الحصول على الدولارات عملية صعبة حاليا. البنك مُصر على عدم تغيير العملة إلى دولارات. علينا أن نذهب إلى مكتب للصرافة". وأضاف أن شركته، التي تستورد منتجات بنحو عشرة ملايين دولار سنويا، لم تخفض حتى الآن الواردات.

ميزانية 2020

الى جانب ذلك قال وزير المال اللبناني علي حسن خليل إن مسودة ميزانية لبنان للعام 2020، التي قُدمت إلى الحكومة لمناقشتها، تتضمن توقعات بعجز أقل من العجز المتوقع في ميزانية 2019. وأضاف أنه رغم ارتفاع تكلفة خدمة الدين إلا أن الحكومة تمكنت من الحفاظ على نسبة منخفضة للعجز قياسا إلى الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من زيادة في الدين العام وتراجع النمو إلى نحو الصفر.

ويتعرض لبنان لضغوط للموافقة هذا العام على ميزانية الدولة للعام 2020، لتعزيز ثقة المستثمرين والمانحين الدوليين، الذين تعهدوا العام الماضي بتمويل قيمته 11 مليار دولار لمشروعات في البنية التحتية شريطة إجراء إصلاحات في المالية العامة وإصلاحات أخرى. وتمت الموافقة على ميزانية 2019 بعد مرور نصف العام تقريبا. وظل لبنان بدون ميزانية على مدار 12 عاما حتى 2017.

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

وقال رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري إن حكومته تهدف لخفض عجز الميزانية إلى سبعة في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العام القادم في إطار إصلاحات لضبط أوضاع المالية العامة وكبح الدين العام. وذكر الحريري أن لبنان يريد أيضا الإبقاء على عملته المحلية مربوطة بالدولار، وهو ما يشكل عنصرا حيويا للمضي قدما في الإصلاحات التي تعثرت لفترة طويلة. وحذرت ستاندرد آند بورز جلوبال من أن لبنان يواجه خفضا جديدا للتصنيف الائتماني واختبارا محتملا لربط عملته إذا تسارعت وتيرة استنزاف احتياطياته المحدودة من النقد الأجنبي.

وقال الحريري إن التحدي يكمن في منع عبء الدين العام اللبناني من التفاقم أكثر من ذلك. وأضاف "استراتيجيتنا هي العمل على تثبيت المشكلة التي نواجهها (على الوضع الحالي). فأهم شيء هو عدم تفاقم المشكلة، أليس كذلك؟" وبعد أن عانى لبنان لسنوات من انخفاض النمو الاقتصادي، تبدو الحاجة إلى الإصلاحات التي توقفت لفترة طويلة أكثر إلحاحا من أي وقت مضى لوضع المالية العامة للدولة على مسار مستدام.

وأعلن لبنان حالة طوارئ اقتصادية وقال الحريري إن الحكومة ستتخذ إجراءات عاجلة لتسريع إصلاحات اقتصادية بهدف معالجة أزمة اقتصادية آخذة في التفاقم. وقال الحريري إن تسريع وتيرة الإصلاحات من شأنه أن يساعد على تفادي سيناريو مشابه لذلك الذي واجهته اليونان عندما انزلقت في أزمة ديون قبل تسعة أعوام واضطرت إلى تبني إجراءات تقشفية صارمة تحت إشراف دقيق من الدائنين الدوليين.

وأضاف الحريري أن الإجراءات المقترحة تشمل عدم الخروج على ميزانية العام الحالي التي تتضمن خطوات صعبة سياسيا مثل تجميد التعيينات الحكومية والاستغناء عن وحدات تثقل كاهل الخزانة العامة وطرح شركات مملوكة للدولة للاكتتاب العام. وتابع أن الحكومة تستهدف منع عجز الميزنية من تجاوز الخمسة بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية خطة مالية مدتها ثلاث سنوات تنتهي في 2022. بحسب رويترز.

وتجنب الحريري الإجابة على سؤال عن إمكانية زيادة الضرائب، قائلا إن أي خطوات تدرسها الحكومة لتعزيز الإيرادات ستأخذ في الحسبان عدم زيادة الأعباء. وقال اقتصاديون وسياسيون إن نسب العجز الكبيرة في الموازنات على مدى الأعوام الماضية ترجع في الأساس إلى الهدر والفساد والسياسات الطائفية، ويحذر القادة اللبنانيون من أزمة مالية ما لم تجر تغييرات. وتنامى الدافع لتطبيق إصلاحات في ظل تباطؤ نمو الودائع بالقطاع المصرفي اللبناني، وهو مصدر حيوي لتمويل الدولة.

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

هل ينهار الاقتصاد اللبناني؟

بعد أربع سنوات من بطء عجلة النمو الاقتصادي في لبنان، بحيث تراجع النمو في الناتج المحلي من تسعة في المئة إلى اثنين في المئة، يواجه الاقتصاد اللبناني، مرة أخرى، تراجعاً حاداً تعود أسبابه إلى فشل الحكومة اللبنانية في الحفاظ على اقتصاد متوازن، مع توقعات في بلوغ أعداد النازحين السوريين المسجّلين مليون ونصف المليون في نهاية العام 2014، بالإضافة إلى عوامل مثل، تدهور الاقتصاد العالمي، وحالة من اللااستقرار الإقليمي، وانعدام الأمن الوطني، وهشاشة مؤسسات الدولة.

ولم تعد البنى التحتية للبنان قادرة على تحمّل الأعداد المتزايدة من النازحين السوريين التي فرضت تغيّرات جذرية في الأسواق المحلية، وخصوصاً في المجتمعات الفقيرة، على الرغم من التأثير الإيجابي "المحدود" لهؤلاء على دورة الاقتصاد اليومية من خلال تدفّق الأموال.

ويُسهم العجز الاقتصادي الكبير للدولة، جنباً إلى جنب مع ارتفاع نفقات الحكومة لتأمين الموارد للنازحين، في ارتفاع الدين العام إلى مستويات لا يمكن تحمّلها، وبالتالي زيادة الخطر على سيادة البلد وأمنه الاقتصادي والاجتماعي.

وحتى في ظلّ تسهيلات المصرف المركزي والقطاع المصرفي الخاصّ، الذين يعتبران أقوى القطاعات الدائنة في لبنان وأكثرها مرونة، يشهد لبنان تردّياً في الاستثمارات العامّة والخاصّة بسبب نقص الموارد المالية، بحيث باتت احتمالات إيجاد فرص عمل أصعب بكثير من ذي قبل.

وبما أن الاقتصاد اللبناني يعتمد بشكل أساسي على الخدمات، فإن لبنان معرّض لهذه الأزمات. فتضاعفت البطالة إلى أكثر من 20 في المئة، وساهم التدفّق المتزايد للنازحين في ارتفاع نسبة اليد العاملة الرخيصة وتراجع الأجور.

وتتناقص احتياطات المصرف المركزي بشكل كبير، بسبب الإجراءات التي يجب اعتمادها لتعزيز الاقتصاد. وبما أن المصرف المركزي والمصارف الخاصّة هما اللذان يغطيان الدين العام القصير الأمد ، يزداد الضغط على الليرة اللبنانية، المدعومة من الدولار الأميركي. (وبما أن الدين العام اللبناني مؤلف من سندات قصيرة الأمد، يتزايد التخلّف في سداد الديون، وبالتالي يمنع الاقتصاد اللبناني من الاستفادة من احتياطات المصرف المركزي والمصارف الخاصّة.)

أمام هذه التحديات، يشهد الاقتصاد اللبناني انكماشاً قوياً، ما أدى إلى إفلاس العديد من الشركات في القطاعات الرئيسية التي تعاني بشكل كبير من أزمة النازحين.

https://annabaa.org/arabic/economicreports/20703

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

13 - أرقام رسمية: 32 في المئة من المصريين غارقون في لُجج الفقر ما التداعيات المُحتملة لذلك؟

بقلم: مايكل يونغ مركز كارنيغي السبت 25 آب 2019

مصر الفقر الاقتصاد صندوق النقد الدولي حقوق الانسان التفاوت

أسامة دياب | باحث في وحدة العدالة الاقتصادية والاجتماعية لدى المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

إن ظاهرة ارتفاع معدّل الفقر في ظل ارتفاع معدّل النمو تعيد إلى الأذهان الوضع الذي كان سائداً في مصر قُبيل ثورة العام 2011، إذ سجّلت البلاد آنذاك مستويات تاريخية من النمو ترافقت مع ارتفاع معدّل الفقر بوتائر متسارعة. يعني استمرار منحى "ازدياد الثروات في ظل ارتفاع معدّلات الفقر" أن الاقتصاد المصري أصبح الآن أكثر تطوراً، بيد أن الفقر بات أشدّ وطأةً مما كانت عليه الحال عشية ثورة 25 كانون الثاني/يناير 2011.

هذا لا يعني بالضرورة أن مصر على شفير ثورة جديدة، فهذا الأمر رهنٌ بالكثير من المتغيّرات الأخرى التي قد تؤثّر في سير الأحداث. لكن الأكيد أن هذا المنحى غير مستدام على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي. واقع الحال أن تبنّي إجراءات اقتصادية تدريجية لم يعد مجرّد طرح مثالي من المستحب تحقيقه، بل بات خطوةً عملية من الضروري اتّخاذها كي لا يتدهور الوضع الراهن بالكامل، وأيضاً كي يتمكّن عشرات ملايين المصريين الذين يرزحون تحت وطأة الحرمان الشديد، والملايين غيرهم الذين ينضمّون إلى قافلة الفقر سنوياً، من الصمود والاستمرار.

بيسان كسّاب | صحافية مصرية متخصّصة في الشؤون الاقتصادية

أظهرت الأرقام الصادرة مؤخراً عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن معدّل الفقر وصل إلى 32.5 في المئة في العام 2019، مقارنةً مع 27.8 في المئة في العام 2015، فيما بلغ معدّل الفقر المدقع 6.2 في المئة في العام 2019، مقارنةً مع 5.3 في العام 2015. يمكن تعريف الفقر على أنه عجز الفرد عن تلبية حاجات أساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم، فيما يشير الفقر المدقع إلى عجز الفرد عن تأمين حاجاته الغذائية.

من الصعب التنبّؤ بالنتائج التي قد تنجم عن ارتفاع معدّل الفقر، وبخاصة احتمال أن تشهد البلاد موجةً من الاحتجاجات، نظراً إلى التدابير الأمنية الصارمة التي تتّخذها الحكومة. مع ذلك، ستدفع هذه الأرقام المصريين إلى التساؤل حول جدوى البرنامج الإصلاحي الذي تنتهجه الحكومة، نظراً

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

إلى أن نسبة الفقر المسجّلة راهناً هي الأعلى منذ 18 عاماً. من سخرية القدر فعلاً، في ظروفٍ كهذه، أن تصرّح وزيرة التخطيط بأن ارتفاع معدّلات الفقر هو نتيجة طبيعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تتبنّاه الحكومة.

عمرو عادلي | أستاذ مساعد في قسم العلوم السياسية في الجامعة الأميركية في القاهرة

بات الأمر رسمياً، إذاً. فمعدّلات الفقر في مصر آخذة في الازدياد، على الرغم من ظهور مؤشرات على التعافي الاقتصادي. إن ارتفاع معدّل الفقر يمكن أن يُعزى إلى الجولات المتعاقبة من التقشّف وخفض قيمة الجنيه المصري التي طبّقها النظام الراهن منذ أواخر العام 2016، تحت إشراف صندوق النقد الدولي. ما التأثيرات السياسية التي قد تنجم عن ذلك؟ ما من جواب سهل أو مباشر لأن العلاقة بين السياسة والاقتصاد ليست ميكانيكية أو مستقيمة.

لقد نجح النظام باستخدام قدراته القمعية لفرض إجراءات لا تحظى بالشعبية، إنما اعتُبرت ضرورية لمعالجة المشاكل المالية التي تعانيها مصر. لكن القاعدة الشعبية الواسعة المؤلّفة من الفقراء والطبقة الوسطى هي التي تحمّلت العبء الأكبر لعملية تحقيق الاستقرار الاقتصادي. أتت الإصلاحات أكلها، لكن ليس لغالبية السكان. فقد تحسّنت مؤشرات اقتصاد مصر الكلّي، ما ساعدها في الحصول على قروض خارجية ساهمت في تحريك عجلة التعافي الاقتصادي.

أظهرت الأرقام الصادرة مؤخراً عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن معدّل الفقر ارتفع إلى 32 في المئة في العام 2019، مقارنةً مع 27.8 في المئة في العام 2015، ما يثبت أن السلطات المصرية يمكنها أن تفرض إجراءات اقتصادية لا تحظى بالشعبية من دون أن تتكبّد عواقب كُبرى. وتُعتبر هذه بمثابة رسالة إلى المقرضين الأجانب، مفادها أن تعافي الاقتصاد المصري المدفوع بالاستدانة يبدو مستداماً، أقلّه في المستقبل المنظور.

شريف محي الدين | باحث غير مقيم في مركز كارنيغي للشرق الأوسط في بيروت

واقع أن هذه الأرقام الصادمة نشرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وهو هيئة حكومية، يُعتبر مؤشراً واضحاً من داخل الحكومة على أن السياسات المُعتمدة لتعزيز النمو الاقتصادي لم تُحقق نجاحاً يُذكر في مكافحة الفقر.

فهذه الأرقام تؤكّد على أن ثلث المصريين ما زالوا فقراء أو أصبحوا فقراء مؤخراً، ولا أمل لديهم في تغيير هذا الوضع قريباً. ويُعزى السبب في ذلك إلى أن السياسات التي أدّت إلى ارتفاع معدّل الفقر لا تزال قائمة، ومن المستبعد أن تتبدّل. أضف إلى ذلك الشعور العام السائد في مصر بأن

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

النظام والقوّات المسلحة المنخرطين في مروحة من الأنشطة الاقتصادية، مسؤولان عن هذا الوضع المتدهور. وسيتعمّق هذا الشعور نتيجةً للأرقام الصادرة حول معدّل الفقر، ما سيؤدي على الأرجح إلى زيادة وتيرة الهجرة ليس لأسباب سياسية وحسب، بل لأسباب اقتصادية أيضاً.

https://annabaa.org/arabic/views/20358

14 - الوجبة المجانية في المالية العامة للعراق

د. مظهر محمد صالح الثلاثاء 28 آب 2019

بنيت موازنة ٢٠١٩ على ايرادات نفطية شديدة الواقعية اي ٥٦ دولار للبرميل وهو سعر ظل يحمل هامش ريعي موجب لمصلحة الموازنة، يتذبذب بالزيادة منذ بداية السنة المالية وحتى اليوم بين ٥-٨ دولار اعلى من سعر الموازنة، ما ساعد على تغطية نسبة مهمة من العجز المخطط...

وبالرغم من ذلك تجد ان هناك فجوتان:

الاولى، ان الموازنة التشغيلية ذات الطابع الاستهلاكي الحكومي ظلت بالغالب تمتص ايرادات النفط كافة حتى مع هامش الريع الموجب.

وان الموازنة الاستثمارية التي هي اساس النمو المباشر ظلت هي الاخرى تعتاش على الايرادات غير النفطية. اذ تشكل الموازنة الاستثمارية حوالي ٣٠٪ من اجمالي الانفاق الكلي السنوي في حين تشكل الايرادات غير النفطية المقابلة سوى ١٠٪ في أفضل الاحوال.

ما يعني ان مشاريع الاعمار (بالذات غير النفطية) ستنفذ عن طريق الاقتراض الخارجي المتاح في الموازنة وهي مشاريع خدمية مهمةً تشكل نسبة ٤٥٪ من اجمالي المشاريع الحكومية الاستثمارية وان التمويل الخارجي او القروض الخارجية المتاحة لا تلبي سوى ١٠-١٢٪ من التمويل المتاح للاعمار. لذا خلاصة العجز السنوي تمتصه مشاريع الدولة غير المنفذة. وهنا يتحول او يرحل عجز الموازنة من عجز مالي الى عجز حقيقي.

حقاً انها مشكلة مستعصية في السلوك الريعي السائد في بلداننا اليوم والقائم على تجردات مايسمى بالفهم السلبي للتصرف بالإيرادات العامة النفطية وعدها غنيمة ابتداءً وليس توظيفا منتجا لبناء الانسان والقدرات المادية الاخرى اللازمة لاستدامة الحياة.

فمن أخطر المبادئ السائدة في مجتمعاتنا اليوم هي المناداة بتوسيع وعاء المجانية free lunchesفي كل مفاصل الحياة اليومية وهذا يفسر الاصرار على ضياع الاوعية الايرادية المهمة

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

(او ما اسميها بالأوعية الهاربة)، وهذا الاتساع المجاني للتصرف الاستهلاكي بالإيرادات العامة يتعالى صوته مع تزايد ريوع النفط التي يرافقها تعطل برامج التنمية والتوزيع غير العادل للثروات وظهور استدامة للبطالة.

انها معادلة صعبة إذا ما استمرت بهذا الشكل الخاطئ ستعطل حاضر التنمية البشرية وتصادر مستقبلها لا محال.

facebook/dr.mudhermohammedsaleh

*الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن رأي شبكة النبأ المعلوماتية

https://annabaa.org/arabic/economicarticles/20404

15 - وزير النفط العراقي السابق: خسائر قطاع البترول 50 ملياراً سنوياً... واستثمار الغاز هو الحل
جبار اللعيبي: فقدان الرؤيَّة السياسيَّة الصحيحة أغرق البلد... وإعادة الهيكلة ضرورة

صباح ناهي باحث وكاتب عراقي الخميس 24 أكتوبر 2019 19:07

تجاوز استيراد المنتجات النفطيَّة بالعراق 30 مليار دولار خلال الفترة من 2003 إلى 2018 (أ.ف.ب)

وَصَفَ وزير النفط العراقي السابق عضو اللجنة البرلمانيَّة العليا للطاقة جبار اللعيبي الحصيلة التي وصلت إليها العمليَّة السياسيَّة في بلده بأنها "مؤلمةٌ بكل مفاصلها الحيويَّة، وخلّفت فقراً مدقعاً وجوعاً ضاغطاً على الناس، إضافة إلى تدني مستوى العيش، وإهدار مالي يزيد على 50 مليار دولار سنوياً في قطاع النفط فقط وبقيَّة الخدمات التابعة".

فقدان الرؤيَّة السياسيَّة الصحيحة

وقال، في حديثه مع "اندبندنت عربيَّة"، "الأوضاع الحاليَّة أنتجت ارتفاعاً في أعداد ملايين المهاجرين والمهّجرين داخل وخارج العراق، إضافة إلى اقتصاد مخرّب نتيجة تراكم الأحداث والحروب والصراعات التي مرّت على البلد منذ ثمانينيات القرن الماضي".

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

وزير النفط العراقي السابق عضو اللجنة البرلمانيَّة العليا للطاقة جبار اللعيبي (أ.ف.ب)

وأضاف اللعيبي، "التراجعات استمرت حتى بعد 2003 نتيجة حتميَّة للسياسات الخاطئة، رغم خروج العراق من هيمنة الحصار خلال تسعينيات القرن الماضي"، موضحاً "فقدان الرؤيَّة السياسيَّة الصحيحة للحكم أدى إلى إغراق البلد والأجهزة الرسميَّة في فساد حكومي ومجتمعي ناجم عن تراكم الأخطاء السياسيَّة، ما أدى إلى التراجع في اتخاذ قرارات إصلاحيَّة حاسمة من شأنها أن تنقذ العراق من الضياع".

وتابع الوزير العراقي، "غياب الرؤيَّة عن تحديد الأولويات في بناء دولة عصريَّة من أخطر وأهم الأسباب التي قادت إلى تراكم الانتكاسات وتوقف الحلول الآنيَّة، واتخاذ الحكومة الحاليَّة قرارات فوضويَّة في ظل واقع ناقم، ومن دون قدرة وكفاءة لإحداث النقلة النوعيَّة في حياة المجتمع، رغم الإمكانات التي حباها الله للعراق أرضاً وشعباً وبيئة وموقعاً مميزاً تُمكّن من اختزال الزمن وتقلل من الخسائر، وتعجّل من نهضة البلاد".

تناقص أعداد الكفاءات

وحول تصوّره للخروج من الأزمة الشاملة التي يمر بها العراق قال جبار اللعيبي، "إذا ما امتلكت الرؤيَّة في تحديد الأولويات والعمل على تحقيقها من خلال عمليَّة تنمويَّة ناجحة ترفع مستوى الأداء السياسي وتوظيف العامل الاقتصادي في حل الأزمات المجتمعيَّة، يمكن إنقاذ البلد، الذي بات تحت ضغوط سياسيَّة واقتصاديَّة في الداخل والخارج، ما يعجز معه في حل أبرز المشكلات المعرقلة والضاغطة".

وأضاف، "ما يزيد الطين بلة هو عدم الدرايَّة بطبيعة التحديات التي تواجهنا، وفي مقدمتها تناقص أعداد الكفاءات التي تراجعت بضغط العامل السياسي الطارد الكفاءات، واعتماد البلد على مورد واحد هو النفط، الذي يوفر عائدات مباشرة لا تحتاج إلى جهود كبيرة بحكم وجوده المتوارث".

إعادة هيكلة القطاع النفطي

وبحكم خبرته الطويلة في القطاع النفطي التي امتدت نصف قرن يقول المسؤول العراقي، "تسلّمت مواقع متدرجة في وزارة النفط على مدى سنوات طويلة، وكانت لدينا رؤيتنا الخاصة لإحداث تطور جذري في هذا القطاع، الذي لا يكلف ميزانيَّة الدولة إلا قليلاً من الجهد والاعتماد على

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

القدرات الوطنيَّة، حيث يمكن من خلال هذه الرؤيَّة حصد نتائج كبيرة توفر مبالغ هائلة لخزينة الدولة".

وحسب اللعيبي فإن أبرز العقبات والمشكلات في أجهزة النفط العراقي تتمثل في "الدعوة إلى إعادة الهيكلة غير الصحيحة، والنظام الإداري القديم الذي يحكمها ويضيف أعباءً تحول دون تطوره"، مؤكداً أنه "لا بد من الشروع ببناء إدارة ذات كفاءة وشجاعة من متخصصين ومدربين من الكادر الوطني الحالي، وإعطائهم الدور في اتخاذ القرار، والشروع بحملة تدريب للكوادر النفطيَّة على التقنيات الحديثة في العالم والمواد المستخدمة من أجهزة ومعدات وأساليب".

وشدد الوزير العراقي، على إمكانيَّة "النهوض الممكنة بالقطاع بإدارة مدربة ومؤمنة بالتغيير، تقوم بتحقيق تعظيم موارد الدولة ومضاعفتها في محصلة الإنفاق عليها وتدريبها".

استثمار الغاز

ودعا وزير النفط العراقي السابق إلى إحداث نقلة نوعيَّة في القطاع النفطي من خلال "استثمار الغاز المصاحب للاستخراجات النفطيَّة"، قائلاً "نخسر أكثر من 5 مليارات سنوياً نتيجة إحراق الغاز المصاحب في حقول النفط، في وقت يكلف استيراد المشتقات النفطيَّة ببلد منتج النفط ومصدر له ما يقارب 3 - 4 مليارات دولار سنوياً، يمكن توفيرها بوسائل عديدة".

وأضاف "كما يكلف نقل النفط الخام الميزانيَّة ما يربو عن المليار ونصف المليار دولار، في وقت كانت الدولة منذ العام 1975 تملك أسطول ناقلات وتوفر كل هذه المبالغ، ما يمنحنا فرصة لتطوير هذه الخدمة من جديد".

فضائح جولة التراخيص النفطيَّة

وطالب اللعيبي بإعادة النظر في "استحقاقات جولة التراخيص ودفوعاتها"، مؤكداً أن ذلك "مطلب مهم لخفض الضرر الذي تعانيه البلاد جراء هذا القرار الخاطئ، إذ تكلف ميزانيَّة الدولة 15 مليار دولار، ويمكن العمل على خفضها إلى 8 مليارات، وذلك بضرب الفساد المرافق لها، حيث يمكن السيطرة على هذا الهدر خلال عامين".

وتابع "تجاوز استيراد المنتجات النفطيَّة 30 مليار دولار خلال الفترة من 2003 إلى 2018، في وقت يقدّر استيراد هذا المنتج خلال هذا العام بـ4 مليارات دولار في بلد منتج النفط ومصدّر، مؤكدا أنه "توجد قوى تحول دون تمكينه من تصفيَّة النفط محلياً".

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

وواصل الخبير في شؤون النفط العراقي دعوته إلى السيطرة على هذا الهدر، قائلاً "إذا تمكّنا من إعادة هيكلة وزارة النفط ودعم الكفاءات الوطنيَّة بقوة يمكننا تطوير استثمار الغاز الحر، في حقلي عكاز وراوة وكل الحقول في المنطقة الشماليَّة الغربيَّة، إذ يمكن توفير موارد سنويَّة بما يتراوح بين 15 و20 مليار دولار".

وعن تطوير قطاع تصفيَّة النفط يوضح اللعيبي، "يمكن زيادة سعة التصفيَّة بمعدل 500 ألف برميل يومياً، لتوفر ما يزيد على المليارين ونصف المليار دولار، في زيادة لإيرادات الدولة بمعدل 500 ألف برميل يومياً، كما أن رفع كفاءة قطاع الصناعة النفطيَّة سوف يدعم توفير نصف احتياجات القطاع في المرحلة الأولى، ثم الاكتفاء محلياً في المستقبل لتوفّر ملياري دولار مما ينفق الآن".

تأهيل محطات الكهرباء بالغاز

ويرى اللعيبي أن الهدر في إصلاح قطاع الكهرباء "كان سيئاً"، موضحاً "لا بد من العمل على تأهيل محطات الكهرباء بالغاز خلال سنتين لتخطي استخدام النفط الخام والأسود الثقيل، والاستهلاك المالي يصل الآن 300 ألف برميل باليوم، وتنفق الدولة عليه 6 مليارات دولار سنوياً بمتطلب إنتاج الطاقة الكهربائيَّة التي يمكن تعويضها بالغاز المحروق في حقولنا هدراً".

وحول رؤيته للوضع الاقتصادي العراقي المتهالك يقول "التوقعات حول العجز في الميزانيَّة المقبلة سيكون ثقيلاً نتيجة الهدر وتغلغل الفساد، ومن الأجدى للدولة أن لا تعتمد على المورد الواحد في اقتصادها الريعي الحالي، وإذا كان لا بد من الحصول على موارد إضافيَّة من القطاع النفطي فيجب اتخاذ إجراءات مُلحة لتطوير القطاع من خلال المضي في إعادة هيكلة وزارة النفط، إذ من شأنه توفير 30 ألف فرصة، قد تحل أزمة كبيرة لجيوش العاطلين في البلاد، التي يحرق نفطها وغازها كما تحرق قلوب أبنائها".

https://www.independentarabia.com/node/66351/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D9%82-%D8%AE%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%84-50-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D9%8B-%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A7%D9%8B-%D9%88%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D9%87%D9%88

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

رابعاً – الاقتصاد السوري:

16 - أول رخصة بناء في ماروتا سيتي

الخبير السوري: 14 حزيران 2019

حصل مالكو المقسم H47 في «ماروتا سيتي» على رخصة البناء من محافظة دمشق، وذلك بعد استكمال الإجراءات اللازمة كافةً.

ويعتبر مقسم H47 المسمى برج دلتا «Delta Tower» من أوائل التصاميم الحاصلة على موافقة اللجنة الفنية المكلفة بدراسة التصاميم الأولية في «ماروتا»، وهو عبارة عن مقسم سكني مؤلف من 12 طابقاً إضافة لطابق أرضي وثلاثة أقبية بمساحة إجمالية 13540 متراً مربعاً.

وسوف يشكل بداية إصدار رخص البناء للأبراج في «ماروتا» انطلاقة متجددة للمشروع وخاصة مع إتمام معظم أعمال البنى التحتية والتي تم تنفيذها وفق المعايير العالمية مما سيمكن أصحاب المقاسم الحاصلة على رخص البناء من المباشرة بأعمالهم.

الأهم من ذلك أن عملية الترخيص مستمرة في مشروع «ماروتا سيتي»، إذ هناك طلبات سوف تحصل على تراخيص بناء قريباً، وذلك بحسب مدير التخطيط والتنظيم العمراني في محافظة دمشق إبراهيم دياب الذي أكد أن محافظة دمشق بصدد الموافقة على ثلاثة طلبات للرخص في «ماروتا سيتي» بعد استكمال الوثائق وتسديد الرسوم.

ونوّه بأن منح تراخيص البناء في «ماروتا سيتي» يختلف عن منح تراخيص البناء في بقية أنحاء المدينة من حيث الدراسة والمصورات والمخططات المقدمة، فهنا يطلب من المصمم تقديم إضبارة تنفيذية تفصيلية تبين جميع الدراسات الفنية لكل الاختصاصات وفق اشتراطات منهاج الوجائب العمراني ونظام ضابطة البناء والكودات العالمية التي استخدمها المصممون في تصاميمهم وفق أحدث المعايير أو النظم الفنية المعمارية من أجل الوصول إلى أبنية ذكية مستدامة توفر الاحتياجات الاجتماعية والبيئية والخدمية وفق أحدث التقنيات.

وأن اللجنة الفنية المختصة للبت بالفكرة التصميمية الأولية للأبنية والمقاسم في ماروتا سيتي تضم في عضويتها ممثلين عن جامعة دمشق – كلية العمارة – ونقابة المهندسين، إضافة للمديرين المعنيين في المحافظة بإشراف مهامها من تاريخ 2017/9/7 وذلك لمنح الموافقة الفنية على تصاميم الأبنية.

وبلغ عدد المقاسم التي تمت الموافقة على تصاميمها الفنية الأولية حوالي 100 مقسم من أصل 165

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

مقسماً متخاصص بها المواطنون، بينما بلغ عدد طلبات التراخيص المقدمة إلى ديوان التراخيص بالمكتب الأمامي والذي افتتحته مؤخراً مديرية التنظيم والتخطيط العمراني في مبنى مديرية تنفيذ المرسوم 66 حوالي 28طلباً أي بنسبة حوالي 20% من عدد المقاسم وتم إحالة 20 طلباً منهم إلى نقابة المهندسين.

بدوره أكد وكيل المالكين والمنفذ للمقسم المرخص H47 كمال الشماط أن المباشرة بالعمل في المقسم ستكون خلال عشرة أيام، والمشروع سيكون منجزاً كاملاً خلال ثلاث سنوات.

ولفت إلى أن «ماروتا سيتي» هو مشروع عمراني رائد فهي أول مدينة ذكية توفر الخدمات المتطورة للمواطن السوري ومشروع عمراني يضاهي ما هو موجود في أحدث المدن العالمية وأكثرها تطوراً داعياً أصحاب المقاسم إلى العمل الحثيث والإسراع في إنجاز رخصهم. متابعات

http://syrianexpert.net/?p=40257

17 - كذبة بألف دولار ودولار..السوريون ينزلقون في منحدرات "الكاو بوي" و لامنقذ إلا قانون كابح..

ناظم عيد – الخبير السوري:

الدولار ليس سلعة لكننا حولناه..و إن كان سلعة في سوق النقد وفق مفاهيم فلسفة الاقتصاد، فالأكيد أنه ليس سلعة شعبيّة، لكننا أيضاً حوّلناه وبات سيرة على كلّ لسان، حيث لم يعد مهماً سلامة اللفظ التي تبعثرت و تاهت في مخارج حروف باعة البقدونس وبسطات الأجبان البلديّة التي يديرها البسطاء من أهلنا في الريف..

لعلّها الذهنيّة الذرائعيّة، هي التي فعلت فعلها هذه المرة أيضاً، بما أنها مستحكمة فينا تقليدياً، وصنّعت من العملة الأميركيّة سبباً مباشراً في ارتكاساتنا الكثيرة، دون أن نكترث لحقيقة الموقف الصعب الذي نواجهه، ودون أن نسأل عن أثر العوامل الذاتية..ضعف وهشاشة قيَميّة وقلّة انضباط و أخلاق أيضاً..و إلّا لماذا تحوّل الدولار إلى "متراس" يتلطّى خلفة هواة الجنوح والارتكاب في أسواقنا وفي حنايا اقتصادنا المُرهق، ولماذا نُسعّر سلع إنتاجنا الزراعي المحلّي وفق مؤشرات سعر صرف ليرتنا أمام الدولار، رغم أن مدخلات بعضها أو معظمها يفتقر إلى أي محتوى أو مكوّن دولاري..فما علاقة الدولار بسعر كيلو الحمّص أو الفول البعل مثلاً..ومثله سلسلة طويلة من المنتجات الزراعية السورية، حتى البريّة منها؟؟؟ تساؤلات كثيرة كلّها بالغة الواقعيّة، لكنها تنتهي

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

بسؤال ربما هو الأكثر واقعيّة بينها، يستفسر عمّا إذا كان من الحكمة التعويل على الضمير والأخلاق في ضبط إيقاع الأسواق والمؤسسات و إدارة اليوميّات الصعبة في مثل هذه الظروف الاستثنائية التي تمرّ بها البلاد؟؟

في تجربة الثمانينات ومأزق الليرة الذي انحدر بسعر صرفها من 395 قرشاً إلى عتبة الخمسين ليرة مقابل الدولار الواحد، كان هناك إجراء شهير صدر بقانون اسمه القانون 24 للعام 1986 ، يمنع تداول الدولار والعملات الأجنبيّة تحت طائلة عقوبات قاسية..ويؤكّد بعضهم أن فعالية القانون في حينها كانت كبيرة في تحصين الليرة من مزيد انهيار وتقهقر، لأنه منع عامل التأزيم على الأقل إن لن يكن قد منع مؤثرات الأزمة.

ونحن على يقين اليوم من أن ليرتنا مأزمة أكثر مما هي متأزمة..و أن المضاربون وتجار الفوركس، والحاذقون في إدارة مكنات جني الأرباح الخياليّة، قد تسببوا برضوض عميقة لليرة، و أساؤوا للاقتصاد و لكل مواطن أيضاً، فهل من حلّ رادع إلّا بقانون شبيه بالقانون 24 ولو بشكل مؤقّت، ريثما تنجلي غيوم الأزمة ؟؟ هو إجراء غير فنّي ..أي بوليسي ليس له شعبيّة في الأوساط الاقتصادية، لاسيما لدى من لم يصدّقوا أنهم قد تخلّصوا من القانون 24 مع إلغاء محاكم الأمن الاقتصادي في العام 2004، لكن هل من إجراء آخر يحمي الليرة والاقتصاد والمواطن في ظل ضيق دائرة الخيارات الأخرى لا سيما الفنيّة منها، سوى الإجراءات الزاجرة لمن أزّموا البلاد بنشاطهم التخريبي الذي لا يختلف من حيث النتائج عن نشاط الإرهاب المسلّح؟؟

مهم جداً أن نعزل حركة الدولار والعملات الأخرى، عن قنوات التداول التقليدي في أسواقنا، ونحصرها في القنوات المصرفيّة والأخرى المُرخّص لها، و إلّا سنبقى ندور بسرعة – حتى الغثيان – في حلقة مفرغة.. لقد تحوّلت "الدولرة" إلى ثقافة وافدة تتسع دائرة الشغوفين بها في مضمارنا المحلّي ، تماماً كما الأزياء و أنماط السلوك وتابلوهات العولمة الجديدة، لكن كل ذلك يبدو خياراً شخصياً، إلّا الدولرة فهي كارثة اقتصادية حقيقيّة.

وفي ظل سلسلة الخيارات الواسعة من وسائل الحفاظ على قيمة المدخرات النقدية بالليرة السورية، من الذهب إلى العقار إلى موجودات أخرى ثابتة تتحرك أسعارها بتحرّك سعر صرف الدولار، يمكننا الادّعاء أن الدولار هو خيار المهزومين و المتأهّبين دوماً للمغادرة، بل الهروب إلى حيث هرب كثيرون خصوصاً ممن ادعوا يوماً أنهم رجال أعمال وطنيين..

http://syrianexpert.net/?p=40278

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

18 - قد نتحوّل إلى "أغنياء" لو عالجنا هذا الملف الدّسم بكفاءة وهدوء..

ناظم عيد – الخبير السوري:

أما وأن مكوّنات اقتصادنا و"معادن" رجالاته قد انكشفت تحت ضربات الواقع المرير، والرجال يُعرفون أيام الشدائد لا أيام الموائد، فلا بد من ترتيبٍ جديد جوهره إعادة النظر بقوام قطاعات كبرى انبرت للمواجهة مع استحقاقات تنموية شغلتنا ودغدغت طموحاتنا على مرّ عقود من الزمن، فاختارت الانطواء في الركن الريعي الطفيلي من مساحات سورية "الجريحة حالياً" ، لجباية وقطف جلّ دسم النتاج العام للبلاد بخلاصاته الظاهرة بهيئة نقود بهوياتها متعددة الجنسيّات، ثم انكفأت بل غابت بكامل ملاءاتها المالية الهائلة، في أحلك ظرف يمكن أن تمرّ به البلد.!

بالفعل ثمة سؤال "نزق" بدأ يلحّ في تقديم نفسه إلى واجهة التداول العام في سياق الحزمة ذاتها من الأفكار والتوجّسات، يستفسر عمّا سيؤول إليه الحل والعلاج بشأن شركات يصح وصفها بـ"شركات الفرص الامتيازية"، وهي شركات الانفتاح التي بالغنا في الاحتفاء في بتوطينها، ربما كردّات فعل متسرّعة على إجراءات مزمنة من الحصر والمنع وتجليات " الاقتصاد المغلق أو المنغلق" ..؟.

يزداد إلحاح سؤال من الطراز الإستراتيجي كهذا، وبشكل لا يخلو من التوجّع، كلما كان يُفصح مسؤولو مصرف لبنان عن رقم جديد من متوالية الأرقام الصاعدة في بنية إيداعات السوريين هناك، ومعظمها يعود لشركات وليس لأشخاص.. بعضهم تسرّع في الاعتراف بأنها وصلت إلى حدود 37 مليار دولار، في وقت همس آخرون بأنها تجاوزت 56 مليار دولار..حتى ولو تم سحب هذه التصريحات واستبدلها بأخرى متحفظة نوعاً ما، لكن مهما كان الرقم فإنه يزيد عن ضعفي الاحتياطي المركزي السوري قبيل الأزمة "في العام 2010"، وتقودنا مثل هذه السيرة إلى أرقام مشابهة على مستوى الاستثمارات الجديدة للسوريين في الأردن "370" مصنعاً، وفي تركيا "10 آلاف شركة."

إلّا أن الصورة الأوضح بخطورتها تبدو في المضمار اللبناني، حيث تعود الأموال المودعة هناك لشركات ما زالت قائمة هنا في سورية، وعلى الأرجح هي مستمرة في نشاط "تهجير القطع الأجنبي" وعبر قنوات شبه مشروعة على اعتبار رساميلها التأسيسية لبنانية الجنسية، وتعود لشركات أمّ هناك.!

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

نحن على يقين بأن هذا الملف معقّد، لكن لا بد من فتحه والبدء بمعالجته سريعاً، وندرك حقيقة تزاحم الاستحقاقات الراهنة، إلا أن بقاء هذه الخاصرة مفتوحة تنزف دولاراً، من شأنه إبطال أي مفاعيل إيجابية يمكن أن ينتجها الحراك الحكومي المكثّف، الذي يبدو تحدي الدولار مستحكماً به إلى حد غير قليل، وهذا واقع قائم حتى ولو لم يعترف به الرسميون.

أما المرحلة الثانية من المعالجة، فيجب أن تتمحوّر في سياق عام يشمل إعادة صياغة بنى الاقتصاد السوري، واستدراك هفوات الحكومات السابقة، وإيجاد صيغة ما للحد من استفراد الشركات الريعية ذات الجنسيات غير السورية بمقدرات البلاد، واستحواذها على حصص نظيراتها الحكومية، التي انكفأت تحت وطأة توجهات الحكومات نحو العناية الفائقة بالرساميل الوافدة.

قد يكون الحل – إن لم يحصل تصحيح طوعي لهذا الخلل من قبل الشكات ذاتها – بدخول الحكومة كمساهم قوي في هذه الشركات، بنسب تضمن حصّة من العائدات المجزية، كما تضمن عدم تحريك الحسابات إلّا بعلم الدولة، أو تكليفها – الشركات- بعبء اجتماعي أو اقتصادي جديد، مع فرض رقابة شديدة على أعمالها وميزانياتها وموجوداتها، أو أي صيغة أخرى تضمن حقوق الدولة وتمنع تحوّل مثل هذه الشركات إلى "خاصرة ضعيفة" في زمن المحنة والوهن.

الملف لم يعد يحتمل التأجيل، ويخطئ كل من يرى أن التريث مطلوب حتى يحين الوقت المناسب، دون أن يحدد معايير ذلك "الوقت المناسب"، وإن عقدنا العزم على المباشرة بالمعالجة، فلابد أن يتضمّن ذلك جردات حساب ومساءلة بمفعول رجعي.

ولتكن البداية بإرغام هذه الشركات على إعادة الأموال التي "هرّبتها" باتجاه البلدان المجاورة، ونعتقد أن نصف أزمتنا الاقتصادية سيُحل لو نجحنا، ويجب أن ننجح.

http://syrianexpert.net/?p=40263

19 - الشهابي: ارتفاع سعر الصرف بهذا الشكل مرفوض وسنرفع مذكرة للحكومة الأسبوع القادم الدولار فوق 600 ليرة.. فما نوّاب الشعب فاعلون؟ ...

الشهابي: ارتفاع سعر الصرف بهذا الشكل مرفوض وسنرفع مذكرة للحكومة الأسبوع القادم

|علي نزار الآغا الأربعاء, 19-06-2019

تجاوز سعر صرف الدولار أمام الليرة السورية حاجز 600 ليرة سورية منذ يومين، وسط غياب كامل للتصريحات الرسمية من مصرف سورية المركزي أو أي جهة حكومية أخرى، في الوقت

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

الذي تباينت فيه وجهات النظر المفسرة لأسباب ذلك الانخفاض في قيمة الليرة السورية مؤخراً وتخطيها هذا الحاجز ذا البعد النفسي الكبير، لكونه مرتبطاً بأسوأ فترة مرت فيها الحرب قبل سنوات، إذ وصل إلى هذا المستوى لساعات، وعاد قبلها سعر الصرف بالانخفاض مع تحسن ملحوظ في قيمة الليرة، حيث كانت الحرب مستعمرة بكل أشكالها، أما اليوم فسعر الصرف وصل إلى هذا المستوى تدريجياً، وبقي عنده لثلاثة أيام، فارتفعت الأسعار بشكل مباشر لتزيد من ضغوطها على معيشة المواطن نظراً لعدم تحسن دخله.

أمام هذا الواقع، سألت «الوطن» أعضاء في مجلس الشعب عما قاموا به أو يخططون للقيام به حيال سعر الصرف، على اعتبار أن المجلس له دور رقابي على الإدارة التنفيذية، ويفترض أن مهمة نواب الشعب المنتخبين نقل وجع المواطن والدفاع عنه أمام قرارات الحكومة الخاطئة وصمتها حيال المؤشرات الاقتصادية السلبية، ومساءلتها تحت القبة.

مذكرة إلى الحكومة

رئيس لجنة التخطيط والإنتاج (أو الاقتصادية) في مجلس الشعب فارس الشهابي كشف لـ«الوطن» عن مذكرة خاصة بموضوع سعر الصرف سوف ترسل إلى الحكومة الأسبوع القادم مع عودة نشاط الجلسات، وسوف يطرح الموضوع في المجلس وفق طلب المعنيين وما يقتضيه النظام الداخلي، لأن موضوع ارتفاع سعر الصرف بهذا الشكل مرفوض، فهو يؤثر سلباً في لقمة عيش المواطن، ويؤدي إلى تبخر الرواتب، وازدياد الفقر، لذا نحن بحاجة إلى تسهيلات مصرفية عاجلة وتقليص الفارق بين سعر الصرف الرسمي والسوداء لاستقطاب الحوالات، ودعم التصدير بشتى الوسائل، لأنه مصدر رئيس للقطع، إذ إن الإنتاج الزراعي والصناعي هو أساس التصدير وتأمين القطع وتخفيف الضغط على القطع.

ولفت الشهابي إلى عدم التزام وزارة المالية بتقديم التسهيلات لدعم الإنتاج منوهاً بأن أبرز المطالبات الواردة في المؤتمر الصناعي الثالث لم تتحقق، علماً بأن المطلوب اليوم دعم المنتجين وإزالة الأعباء التي يواجهونها.

وتمنى الشهابي أن يكون هناك استجابة حقيقية لدى الحكومة لما سيطلبه مجلس الشعب فيما يخص سعر الصرف ودعم التصدير والمنتجين، لأن مجلس الشعب يعبر عن المواطنين، وأعضاؤه لا يخترعون الموضوعات اختراعاً –على حدّ تعبيره- بل ينقلون معاناة المواطنين، و«يجب أن تستمع الحكومة إلى مطالب المواطنين، فنحن ننقل معاناتهم.«

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

قرارات غير مفهومة

النائب آلان بكر (وهو خريج كلية الاقتصاد) بيّن أن مجلس الشعب يمارس دوره الرقابي على الحكومة ويناقش جميع الموضوعات، وفيما يخص سعر الصرف وهو من اختصاص مجلس النقد والتسليف، فدورنا كأعضاء في مجلس الشعب المطالبة باستقرار السعر، من دون التدخل في التفاصيل النقدية التي تكشف عن حجم القطع في المصرف المركزي وغيرها من البيانات المرتبط بالأمن الاقتصادي للبلد.

وأضاف بكر: «أعتبر أن وجود سعري صرف بفارق حتى 170 ليرة سورية بين الرسمي وغير الرسمي ينعكس إيجابياً على فئة قليلة تمثل بعض التجار الذي يحصلون على تمويل لمستورداتهم بالسعر الرسمي، على حين ينعكس سلباً على بقية المواطنين وعلى الاقتصاد، إذ نخسر الحوالات القادمة من الخارج.«

وهنا سأل بكر: «لا أعرف لماذا لا توجد أي إجراءات لتقليص الفارق بين السعر الرسمي وسعر السوق السوداء»؟

وتابع: «هل معقول أن يستفيد من يحصلون على تمويل بالسعر الرسمي، وتزهر أمورهم، وبعضهم يضارب في السوق السوداء، من دون اتخاذ أي إجراءات لضبط ذلك بتقليص الفارق بين سعري الصرف وتخفيف الآثار السلبية عن اقتصادنا؟ لا أعرف ما الآلية والأساس الاقتصادي الذي يتم العمل على أساسه»؟

وتحدث بكر عن مشكلة ارتباط أسعار السلع كافة بالدولار، بما فيها الخضر، إذ يتم رفعها بشكل مباشر مع ارتفاع الدولار، فكل التجار يسعّرون على الدولار، مطالباً التجار بألا يكون الربح وحده فقط هو الغاية لعملهم، مستغرباً من حالة الصمت لدى مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي حيال الواقع، وأضاف: «كنا نتمنى أن يرتقي الأداء الاقتصادي لدينا إلى ما تتطلبه الحرب الاقتصادية وإلى مستوى تضحيات قواتنا الباسلة.«

ووصف بكر بعض قرارات الحكومة بأنها «غير مفهومة» وخاصة قرار البنزين الأخير إذ تم رفع سعر البنزين 90 وتخفيض سعر البنزين 95 في الوقت نفسه، «وأرى أن السياسات الاقتصادية حالياً تزيد من معاناة المواطنين ولا تخففها.«

ولدى توجيه سؤال للنائب بكر عما فعله أعضاء مجلس الشعب للمواطنين أمام هذا الواقع وهم المنتخبون كممثلين للشعب، بيّن أنه تم طرح موضوع سعر الصرف والأسعار مرات عديدة في

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

اللجان المختصة وتحت القبة، وعبر مذكرات، وبموجب أسئلة خطية قدّمت للحكومة تحت القبة، ولكن هناك تفاوت في تجاوب الحكومة مع المجلس، والأجوبة تكون ذات طابع إعلامي متعلقة بالحرب الاقتصادية وآثارها وعرض لقيم فواتير الاستيراد وتأمين المواد الرئيسة.. وغيرها، منوهاً بأنه يجب ألا يكون هناك تضخيم للإنجازات، بل «يجب أن نعيش الواقع والتفكير بكيفية مواجهة الحرب الاقتصادية.« ولدى سؤاله عن إمكانية طلب استجواب حاكم مصرف سورية المركزي تحت القبة حول الموضوع في هذا الظرف الاستثنائي أكد بكر عدم إمكانية طلب استجوابه تحت القبة لأنه ليس وزيراً، وإنما يتم طلب الوزراء المعنيين، رغم أن المعني المباشر هو الحاكم.

http://alwatan.sy/archives/201808

20 - المصدرون يرفضون التعهد بإعادة القطع ...
تجارة دمشق: سننقل وجهة نظرهم للحكومة وهي تتخذ القرار المناسب

الوطن اقتصاد

وفاء جديد الأربعاء, 19-06-2019

عقدت غرفة تجارة دمشق أمس اجتماعاً لمناقشة تعهدات إعادة قطع التصدير التي تدرسها الحكومة حالياً، ضم نحو 30 مصدراً ممن لديهم فعاليات في السوق.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن نائب رئيس غرفة تجارة دمشق عمار البردان أن المصدرين خلال الاجتماع رفضوا رفضاً قاطعاً، وبالإجماع، مشروع القرار، وذلك لعدة أسباب أولها عدم وجود قنوات بنكية مباشرة مع الخارج، ما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف الدولار، مشيراً إلى إمكانية تلف الكثير من البضائع التي يتم تصديرها ولا سيما الخضراوات والفاكهة.

وأشار البردان إلى أن عدداً لا يستهان فيه من التجار لا يأخذون ثمن بضاعتهم المصدرة بشكل فوري، وإنما بالقروض والتسهيلات والديون، «فكيف ستتم إعادة تعهدات قطع التصدير من دون حصولهم على مبالغهم المستحقة»؟

وأضاف: «كل تلك الأمور دفعت المصدرين خلال الاجتماع إلى رفض القرار بشكل قطعي لما له من آثار سلبية، ورأوا أنه من الممكن أن يتوقف القطاع التصديري بأكمله في حال اتخذ هذا القرار، فضلاً عن ارتفاع سعر الصرف.«

وختم البردان: «سوف ننقل وجهة نظر المصدرين إلى الحكومة بكل أمانة وعليها اتخاذ القرار المناسب.«

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

بدوره، صرّح عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق منار الجلاد بأن الاجتماع شمل أغلب الفعاليات المصدّرة في البلد، «وجميعهم رفضوا إعادة قرار تعهدات القطع لأنه سوف يؤثر في سعر المنتج السوري وسوف يعوق عملية التصدير، لكونه سيحمل تكاليف إضافية نحن بغنى عنها.«

وأشار إلى أنه من المهم فهم آلية التصدير، إذ لا مستورد من سورية يدفع ثمن البضاعة سلفاً أو نقداً، منوهاً بأن أغلب البضائع تصدر بدفع مؤجل بعد شهرين أو ثلاثة أشهر أو ستة أشهر، ومنهم من يرسل البضائع برسم الأمانة لتباع على حسابه في الأسواق الخارجية لأن المنافسة شديدة بين المنتج السوري وبقية المنتجات.

وأضاف: «دعونا المصدرين لكي نأخذ قراراً يهم مصالح الجميع، وكان لدى الجميع قاعدة صلبة لرفض إعادة قرار تعهدات القطع.«

ولفت الجلاد إلى أنه سيتم بناءً على هذه الآراء رفع مذكرة للجهات المعنية تنص على رفض القرار، وختم بالقول: «سوف نقدم الآراء، وفي حال صدور أي قرار بمنعكسات سلبية نكون قد برأنا ذمتنا.«

يشار إلى أن اللجنة الاقتصادية تدرس مقترحاً بإعادة العمل بتعهدات القطع، وحتى الآن لم يصدر أي قرار فيها، ولم تتبلور الآلية التنفيذية بعد. http://alwatan.sy/archives/201813

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

خامساً – أخبار اقتصادية قصيرة:

1 - لماذا يعد مضيق هرمز أهم ممر نفطي في العالم؟

—(CNN) الجمعة، 14 يونيو / حزيران2019

يعتبر مضيق هرمز من الممرات المائية المهمة والإستراتيجية في العالم بالنسبة لأسواق النفط، ويقع في منطقة الخليج ويفصل بين إيران من الشمال وسلطنة عمان من الجنوب، ولا يتجاوز عرضه 21 ميل بحري. ومنذ عام 2018 نقل عبره حوالي 24 % من الإنتاج العالمي للنفط.

ويعد المضيق الذي لايتعدى عرض مسارات الشحن فيه 2 ميل بحري فقط في كل اتجاه، الطريق الوحيدة لنقل النفط من الخليج إلى محيطات العالم. لهذا السبب فإن أي تهديد في المنطقة يهدد أسواق النفط.

ومع ذلك، فإن حوالي 22.5 مليون برميل تمر عبر المضيق يومياً منذ بداية عام 2018.

وتصفه إدارة معلومات الطاقة الأمريكية بأنه المضيق الأكثر أهمية بالنسبة لصناعة النفط في العالم، ومع ارتفاع حدة التوتر، فإن المضيق يمكن أن يكون نقطة اشتعال وتوتر، إذ أن أي تعطل في حركة الامدادات التي تمر عبر هذا الشريان الضيق يمكن أن يتسبب في الفوضى بأسواق النفط.

ولطالما تعالت التهديدات بإغلاق المضيق الذي يعتبر أمر الحفاظ عليه مفتوحًا مصلحة للجميع، وفي عام 2008، هدد بعض المسؤولين الإيرانيين بأنهم سيسيطرون على حركة الشحن في المضيق في حال تعرضهم للهجوم.

وأيضاً في عام 2012 هددت إيران بإغلاق المضيق رداً على فرض الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عقوبات استهدفت عائداتها النفطية، آنذاك.

https://arabic.cnn.com/business/article/2019/06/14/strait-hormuz-oil-impact-explainer-orig

2 - اقتصاد دولي بالأرقام.. تعرف على الدول التي تملك "أكبر احتياطي من الذهب"

12حزيران 2019 الساعة

أظهر تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي قائمة تكشف أكبر احتياطات للذهب في العالم. ويعود المعدن النفيس، الذي استخدمه الكثيرون كملاذ آمن لآلاف السنين، مرة أخرى للظهور مع تزايد الأزمات الجيوسياسية.

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

ومع أن الاعتقاد السائد أن صندوق النقد الدولي يمتلك الاحتياطي الأكبر من الذهب نظراً لأهميته في اقتصاديات الكثير من الدول، إلا أن هذه الهيئة الدولية تحتل المركز الثالث بعد ألمانيا الثانية، والولايات المتحدة الأميركية التي تتصدر القائمة كما يلي.

7- الصين (1885 طن.)

6- روسيا (2168 طن.)

5- فرنسا (2436 طن.)

4- إيطاليا (2451 طن.)

3- صندوق النقد الدولي (2814 طن.)

2- ألمانيا (3369 طن.)

1- الولايات المتحدة الأميركية (8133 طن.)

3 - كيف انفقت 760 ألف دولار على ملابس وشوكولاتة بيوم واحد؟

تفاصيل جديدة بقضية إنفاق سيدة 20 مليونا بهارودز

لندن، المملكة المتحدة—(CNN) الأربعاء، 29 مايو / أيار2019

كشفت وثائق قضائية رسمية كيف انفقت سيدة نحو 20 مليون دولار في متجر هارودز الشهير في العاصمة البريطانية، لندن، منها 760 ألف دولار انفقتها بيوم واحد فقط على شراء ملابس لمصممين مشهورين ومجوهرات وعلامات تجارية كبرى.

وكشفت الوثائق أن السيدة والتي تدعى زاميرا حاجيف، أنفقت في عملية شراء واحدة فقط 38 ألف دولار و1.3 مليون دولار في متجر الألعاب التابع لهارودز، ضمن قضية بلغت فيها قيمة الانفاق 20 مليون دولار.

ووفقا لتقارير إعلامية محلية في بريطانيا منها وكالة اسوشيتد بريس، الثلاثاء، إنفاق 4 ملايين على مجوهرات منها 2.2 مليون دولار في على خاتم ألماسي من كارتير حجز في وقت لاحق من قبل وكالة الجرائم المحلية كجزء من التحقيقات.

وانفقت حاجيف 317 ألف دولار في القسم الخاص بالعطور لدى هارودز وفقا للوثائق.

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

زاميرا زوجة جاخانغير حاجيف، الرئيس الأسبق لبنك أذربيجان الوطني المملوك للدولة بين عامي 2001 و2015، حكم عليه بالسجن لمدة 15 عاما بقضايا الاحتيال والاختلاس وفقا للوكالة البريطانية.

وطالبت المحكمة من زاميرا توضيح كجيف تمكنك وزوجها من شراء منزل تبلغ قيمته 15.1 مليون دولار في منطقة نايتسبريدج في العاصمة لندن والذي يبعد مسافة مشي عن هارودز.

https://arabic.cnn.com/business/article/2019/05/29/zamira-hajiyeva-harrods-spending-details-gbr-intl

4 - مصر.. إحدى أكبر سفن العالم تعبر قناة السويس

: June 7, 2019

قال رئيس هيئة قناة السويس المصرية الفريق مهاب مميش، إن حركة الملاحة في القناة اليوم الخميس، شهدت عبور 113 سفينة بحمولات 7.8 مليون طن خلال أول يومين لعيد الفطر وخلال حركة الملاحة عبرت سفينة الحاويات الليبيريةEVER GLORY ، إحدى أكبر سفن الحاويات في العالم في أول رحلة بحرية لها، ضمن قافلة الجنوب بالممر الملاحي الجديد للقناة قادمة من ماليزيا متجهة إلى هولندا بحمولة إجمالية بلغت 221.6 ألف طن.

وتعد سفينة الحاويات العملاقة أحدث سفن أسطول الخط الملاحي الصديق للبيئة EVER GREEN ، وتصنف كواحدة من أكبر سفن الحاويات في العالم، إذ يبلغ طولها 400 متر، وعرضها 59 مترا، فيما يبلغ غاطسها 53 قدما، وتستطيع أن تحمل على متنها أكثر من 20 ألف حاوية.

وأوضح الفريق مميش، أن استقبال قناة السويس لأحدث سفن الأسطول العالمي وسفن الحاويات في أولى رحلاتها البحرية يعد دلالة واضحة على الأهمية الاستراتيجية للقناة في خدمة حركة التجارة العالمية بين الشرق والغرب، مؤكدا استعداد القناة للتعامل مع جميع المتغيرات في سوق النقل البحري، بالإضافة إلى اتباع الهيئة لسياسات تسويقية مرنة قادرة على جذب خطوط ملاحية جديدة لم تكن تعبر القناة من قبل . المصدر RT :

https://greatmiddleeastgate.com/%d8%a3%d8%ae%d8%a8%d8%a7%d8%b1-%d9%88-%d8%a7%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af/%d9%85%d8%b5%d8%b1-%d8%a5%d8%ad%d8%af%d9%89-%d8%a3%d9%83%d8%a8%d8%b1-%d8%b3%d9%81%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%a7%d9%84%d9%85-%d8%aa%d8%b9%d8%a8%d8%b1-%d9%82%d9%86%d8%a7%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b3

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com

5 - تسلا ترفع سعر سياراتها ذو الطلاء الأسود بألف دولار

دبي، الإمارات العربية المتحدة – (CNN) الخميس، 20 يونيو / حزيران2019

إذا كنت تخطط لشراء سيارة تسلا سوداء قريباً، فلا شك بأنه أصبح من المهم أن تعرف أن لونك المفضل سيكلفك 1,000 دولار إضافي.

إذ أعلن رئيس الشركة التنفيذي، إيلون ماسك، في تغريدة على حسابه في مواقع التواصل تويتر، أن طلب السيارة باللون الأسود، الذي لم يكن يكلف في الماضي أي إضافات، سيكلف الآن 1,000 دولار إضافي، لتتطابق رسوم الطلاء الأسود مع رسوم الطلاء الفضي والأزرق . ولم يوضح ماسك في تغريدته سبب رفع سعر الطلاء الأسود، ولم تستجب تسلا لطلب التعليق من.CNN

وقد تكون زيادة السعر وسيلة لتشجيع مبيعات الشركة في الأيام الأخيرة من الربع المالي الثاني لتسلا، إذ يبدأ الربع الثالث في يوليو/تموز، أي في ذات الوقت الذي تقرر فيه تسلا رفع سعر الطلاء الأسود. كما قام ماسك الأربعاء بنشر تغريدة للتذكير بأن الضرائب الفيدرالية الأمريكية المفروضة على سيارات تسلا ستتقلص الشهر المقبل.

ولا ينبغي أن يؤدي رفع سعر تسلا إلى زيادة الحد الأدنى لسعر طراز موديل 3 أو موديل S أو موديلX ، إذ أشار ماسك أنه سيكون هناك لون أبيض متوفر دون تكلفة إضافية، بالإضافة إلى الأبيض اللؤلؤي الذي يكلف 1,500 دولار إضافي.

يذكر أن هذه ليست المرة الأولى التي تقوم فيها الشركة بتعديل تشكيلة الألوان الخاصة بها، إذ قامت في سبتمبر/أيلول 2018، بإزالة اللون الأسود المعدني والفضي المعدني من خيارات الألوان، وذلك لتبسيط عملية التصنيع، بعد مواجهتها ضغوطاً لتصنيع السيارات بوتيرة أسرع.

كما تعتبر تغيرات أسعار الطلاء أحدث تعديلات في أسعار تسلا، بعد أن كانت قد عرضت في وقت سابق من هذا العام سيارة من طراز موديل 3 على موقعها الإلكتروني بتكلفة بلغت 35 ألف دولار، قبل إزالتها بعد عدة أسابيع.

https://arabic.cnn.com/business/article/2019/06/20/tesla-black-paint

انتهى التقرير

*****

E-mail:
دمشق ص ب 12341 سورية
Moustafa.alkafri@gmail.com